

ریحانه بنت محمد و بنتی
اکبر
شهر الیوم فی الیوم



۷۲۱۷
۱۲۹۵۱۶

تو

الترصيد

موضوعه ١٨

في كتاب

ريحانة المنتهي والمبتهدي علي شرح
امدهدي للعبه الفقير المعترف
بالعجز والتقصير علامة زمانه
وامام عصم واورانه خمس
الدين محمد العربي الطوسي
الرضي الله عنه ولوالديه
والمسلمين آمين

امين
امين
امين

باسمك ذي وصف جنبي وبك ارفع ان قبضت
روحي فارحم اواك ارحم الراحمين
به عبادك الصالحين انتهى

٧٢١٧
١٢٥١٦
عمره

المصنف علي بن محمد الطوسي



بسم الله الرحمن الرحيم اللهم لا سهل الا ما اذنك
 الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين والعلاء
 والسلام على ائمة الاكلاف علي سيدنا وسيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى
 وصحبه اجمعين وبعد فيقول تواب الما قدم واحقر الما نام محمد الغري
 ان هو الا شعري حاد من العلم بالارزهر غرا له ولو لديه واحسن اليها عين
 هذه خواش لطيفة شريفة جصتها حين قراي شرح العلامة اي مضمون
 المدهدي منها ما هو من حاشية التماوي مع بعض تصرف في عبارته ومنها ما هو
 من كتب العلامة السنوسي ومنها ما هو من غيرهما وجلتها مذكرة للقاصدين من
 استالي وشجرة المتاملين في اتوالي نفع الله بها المسلمين وجعلها خاتمة من الراب
 روية لخاتمة من احوال يوم الدين الذي شهد في اي دل واليا يعني على
 لان دل انما يتعدي بعلي في نسخة شمدت بتا الثانية وكان وجهها ان القائل
 الذي يوجب لما اصنف الي الكليات التي هي مجازي الثانية سري اليه الثانية
 لان الاضافة من تكسب المصافة من المصافة اليه الثانية والتذكير والتعريف
 والتكثير والافراد والتقية واجمع والتعيم والتخصيص ومن اراد التعرف
 على افراد المكسب الثانية عشر فليبه بترجحات الايات الخوية للعلامة السيد
 الحموي الحمد اقول الكلام على الحمد منها من ست حيثيات الاولي من حيث
 تربية لغة وعرفا واماد قرا لثكري والحدتين مع بنوعية وذكر النسب
 المنطقية الاربع بين كل اثنين من تلك الستة فاستطرد اي من باب زيادة
 التغير وشجيه الاذلة الثانية من حيث تنويعه الي احكام اربع المثال شدة
 من حيث جللة صلي في التناجيزية او انشائية لنظا او معني اولفظا ومعني
 وهل لما حمل من الاعراب او لا حمل لها وما حملها الرابعة من حيث ان فيه هل
 في الاستغراق او الجسرا والحمد الخامسة من حيث اللام الجارة هل في
 الملك او شبه الملك او للاختصاص والاستحقاق السادسة من حيث قضيتة

على هي شخصية او مهمل او كنية او جرمية الي غير ذلك اما الحمد الغلي فبولغة
 الشا بالسان في الفعل الجليل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل سوا كان
 في مقابلة نعمة ام لا واصطلاحا ففعل جرمي من تنظيم المستم من حيث انه مستم على
 انما هو وغوة سوا كان ذلك الفعل اعتقادا بالحيات او قوليا باللسان او عملا
 بالاركان فان قلت الحمد معرف بال وبالوسم فيلزم اجتماع معرفتي على معرفتي
 ولحد وهو ممنوع فلما لا ينع لا تفكاك الجهة لان ال معرف اللفظ والوسم معرف
 المعني واللفظ الدال غير المعني المدلول وهذا يقال في كل رسوم محلي بال
 واتي بالجملة اسمية لتدل على الثبوت والدوام بخلاف الفعلية فانما تدل على
 التجدد والانتفاع والذي اختاره العلامة بن هشام ان الحمد ان كان في
 مقابلة نعمة فالاولي فيه الجملة الفعلية لتدل على الدوام كالصفات الثابتة
 الدائمة او والشكر لئلا هو الحمد عرفا وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به
 الي ما خلق لاجله والمدح لئلا الشا باللسان على الجليل مطلقا على جهة التعظيم
 وعرفا ما يدل على اتصاف المدح بنوع من الفضائل فهذه ستة اشيا حد ان
 وشكران ومدحان ثلاثة لغوية وثلاثة عرفية وبين كل اثنين منها نسبة
 من نسب اربع منطقية اما التباين او التساوي او العموم مطلقا او العموم
 من وجه ووجه المحصران المنتسبين ان لم يتصادقا فثبتا متان كالحمد اللغوي
 والشكر العربي وان تصادقا كليهما فثبتا وبيان كالحمد العربي والشكر اللغوي
 او تصادقا وانفرد احدهما بطرف عمومه فهو مطلق كالحمد اللغوي والمدح
 مطلقا او تصادقا وانفرد كل منهما بطرف عمومه فهو مطلق كالحمد اللغوي والمدح
 اللغوي والحمد العربي او كالحمد اللغوي والشكر اللغوي فالحمد ان ملا يجهتان
 في الشا باللسان في مقابلة احسان وينفرد الحمد اللغوي في الشا باللسان لا في
 مقابلة احسان وينفرد الحمد العربي في الشا باللسان في مقابلة احسان وحينئذ
 نورد الحمد عرفا اهم ومستقلة اخفى وهو النعمة ومورد الحمد اللغوي اخفى ومستقلة

أهم فاعلم من هذا ان بين المديين العموم والخصوص المطلق
وبين متعلقيهما العموم والخصوص المطلق كذلك ثم ما قلناه من النسبة بين المديين
وسورديهما ومتعلقيهما يقال بين المديين العرفي والشكر المعنوي وسورديهما ومتعلقيهما
سواء بسوا أو التقريبي كل اثنين من هذه الستة كما نظرت بين المديين بخبريهما
نسبة من النسب الأربع واعلم ان مقابل المدي الدنم ومقابل الشكر الكفر ومقابل المدح
المعوج ومقابل الشكر النسيان النسبة الخمس من حيث هو لا بالنظر الى جهة السابغ
كلتي يقال علي أربعة انواع حمد تقديم تقديم الولا وحمد تقديم الحاد فيملا يزال وحمد
حادث تقديم وجه حادث الحاد في السابعة احكام في جملة الحمد في تقديره في خبره لفظ
ومعني وقيل انشائية لفظا ومعني وقيل بالتفصيل ربي الما خبرية لفظا انشائية
معني للحصول الحمد بالتكلم بها مع الما عان لمه لولها وهو الما اذ الانشائية بما تحقق
مد لولها عند النطق بها والخبرية بما تحقق مد لولها قبل النطق بها ويجوز ان يكون مراد
شرعا للانشاء والاحكام لما من لا عراب لاهنا استينافا كقوله ربي اوصري اوصري
كبري اولا ولا الحق الاخوان قد جرحه مفردا والاول ان قد جرحه فعلية ويجري هذا
البحث في الجملة الثانية من حيث كونها خبرية او انشائية صغري او كبري ذات وجه
او ذات وجهين لما محل اولا محل لما والحق انما خبرية صغري ذات وجه لا محل محلا رفع
تبيين خبرية الحمد واجبا لحدف لانه متعلق الجار والمجرور ومما القاعده
ان متعلق الخبر الجار والمجرور متى وقع خبرا او حالا او صفة او صلة وجب حذفه
والاجابة وحذفه الرابعة ان في الحمد الذي هو المرفعة او الحمد المرفعة فقط لا
للفرق بين حمري التعريف والاستفهام ام اللام والمجرور المتوصل اليه المتعلق بالان
اقوال ثلاثة وعلي كل فالمدح عرف وعمل لاهما التعريف فيه للاستفهام كما في مذهب
المجهر والجنس كما هو مذهب الجمهور لان لا مرفعة للاختصاص فلا مرفعة منه لغيره
ام للمدح من ارب ثلاثة واولي الثلاثة الحمد كما يقال للام التعريف انما للجنس يقال
انها الحقيقية والطبيعة والماهية المطلقة والاربعة مترادفة وانما اختلفت

الاناء

الاناء باختلاف الاصطلاحات كما مطلق المعنوي والنعمة والمعانيه والمسا
والحكماء فاعلم في ذلك الخامسة لام الجري في الحمد قيل للملك وقيل لشبهه وقيل
للاختصاص والاستحقاق وانما اختلفت هذه المعاني الثلاثة بالذكور والغير
من معاني اللام الثلاثة المعلومه المرفعة في كتب النحو لقوة مما يستلزمها بالتمام
ولها باعتبار ما قبلها وما بعده اربعة اوجه عقلية وذلك ما ان يكون ما بعدها
ملك وما قبلها ملك اولا ولا وما بعده ملك وما قبلها لا يملك كقولك كقولك المعنوية
لزيد او ما بعده لا يملك وما قبلها يملك كقولك لزيد ارب والجمام للزمن فالاول
لام الملك والسادسة معطلة خارجة والسابعة لام شبه الملك والرابعة لام الاختصاص
والاستحقاق واذا ضربت هذه الما الى الثلاثة للام في انواع الستة التي
هي الالاستغراقية في كبري او الجنسية سواء اعتبر الجنس صادقا على الحمد
القديم والحادث او الهندية سواء كان المهورا الحمد الواجب او الممكن حصل ثمانية عشر
صورة ذكرتها في رسالي فتلاحظون الجملة باعادي البسمة والجملة فمليكم
بها تظهر بالمراد ان كنت من النقاد السادسة قضية الحمد من اي التقايا
هي والجواب انها شخصية وكلية وجبرية وليس ذلك بالاعتبار كون الالحسن
او الاستغراق او الهمد لغا ونشرا واما قضية خبرها شخصية علي اصلا اقوال
الثلاثة في وضع الصير من انه وضع كلياً واستعمل جزئياً واما علي انه كلي وضعاً واستعمل
فكيفية وانظر ما سوره بل هو العموم او غيره والصلاة قال في المعنى الصلاة
في الاصل المعطوف لكنها بالنسبة اليه الرحمة والى الملايكة الاستغفار وانما الذي
واحقان الصلاة تشترك لفظاً ومعني فاللفظ مستعمل في الاقوال والافعال
والمعاني في المعطوف ثم المعطوف برأيه الرحمة والاستغفار والتضرع فيختلف
باختلاف المسند اليه قال الخليلي والمعطوف بالصلاة التقرب اليه تعالى امتثال
اخره وقضاً حقاً لنبينا علياً وبتجته بن عبد السلام فقال ليست الصلاة على النبي
عليه السلام شفاعته له فان شئنا لا يشفع لمثل ذلك الله اسماً بكاناً من احسن

ان ليس لها الا هذه الكيفيات الثلاثة فلذا انحصرت فيها واما اطلاق
الحكم واردة المحكوم به فهو ظاهر على ما يحق على العقل من اهل هذا الفن
والحاصل ان المحصور في الوجوب والاستحالة والجواز اما متعلق الحكم
واما الحكم معني المحكوم به واما الحكم باقيا على حقيقة من الثبوت والنبط
تعالج له الذي هو المثبت والمنق لا استقلالا ويكون صرح اذ اذ كان
باللزام بتعالج مذكوره اذ لا يوجد ملزوم بدون لازمه هذا ما ظهر لنا
في تحقيق هذا الحمل المضيق وحظنا انما هو للعقل لا ما يعقلها اما العالمون
الوجوب والاستحالة والجواز فلهذه الثلاثة مصادر الواجب والحل والحق
وكل منها اسم فاعل اسم المصدر ومعرفة الفرع تستلزم معرفة الاصل وزيادة
وحقيقة الوجوب كون العقل الذي لا يتصور العقل عدمه والاستحالة كون الشيء
لا يتصور العقل وجوده والجواز كون الشيء يتصور العقل وجوده وعدمه واما
عدول عن تعريف هذه الثلاثة المذكورة في الاصل لتعريف فروجها اعني الواجب
والمستحيل والجواز لانها مشتقة عنها واحص منها وتعرفها الاخر ومعرفة مستلزم معرفة
الاعم وتعرفه وسياتي بيان عند قوله ثم عرف كل واحد مما استحق منه
في الواجب ما لا يتصور في العقل عدمه الواجب معرفه وما لا يتصور في معرفه وتعرف
وقول شارح فانما الجنب في الحد معني شيء وهو صادق بما يتصور في العقل وجوده
وما لا يقره لا يتصور في العقل عدمه اخرج ما يتصور في العقل عدمه فقط واما
المستحيل والجواز ونقش هذا التعريف بكونه ليس بجامع لخروج ما يتصور عدمه
من الواجبات الواجبة اذ هي معدومة لا وجود لها في الخارج واذا كان غير طبع فستد
فكسه اذ لا يلزم من عدم الواجب ثبوت الواجب بدون وجوب بان المراد بالعدم
التي بناء على القول بعدم ترادفها بل الثبوت اعم واما على القول بترادفها فلا اشكال
ولا شك ان السلوب الواجبة لا يتصور في العقل عدمه فيها بل هي ثابتة الزجاجة
بان قوله لا يتصور في العقل عدمه الذهني والخارجي رخصة السلوب موجودة في

الذهني

في الذهن لا معدومة كذا قال شارح والجائز ما يقع في العقل وجوده وعدمه
انما هو ما يجهل به كون في الجائز دون التصور لوجهين احدهما ان الفهم اعم من
التصور لكونها تقع على الواقع وعلى غير الواقع كايان ابوي بكر وجعل ذلك تفوق
ايمان اي بوجه ويتصور في العقل وجوده بايمان اي بجهل بوجه ولا يتصور في
العقل وجوده وثانيهما ليدخل بتلايب المطيع وثابتة العاصي فان الحكم في ذلك العقل
وليس في الشروع الا بمعنى الاختيار اذ من الشئ بعد الجاهل بكمية المتعلقين فان قلت
لم قل في الاولين ما لا يتصور ولم يقل ما لا يصدق العقل بعدمه او بوجوده
وما الفرق بين التصور والتصديق قلت انما قال ما لا يتصوره وان ما لا يصدق
ضرورة تقدم التصور على التصديق وجوده لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره
في التصور اصل والتصديق فرع والاصل مقدم على الفرع وخص بالذكري دون غيره
لانه يحل على الشعور حالة تعلقه بالواجب والمستحيل الذاتيين بخلاف التصديق
فانه يحل على الشعور وقيل المراد بالتصور هنا التصديق فيكون مجازا مراد
من اطلاق الاصل واردة الفرع والفرق بين التصور والتصديق ان ادراك كل
من الطرفين من غير حكم عليه بعدم او وجوده حدوث مثلا او غير ذلك تصور وادراك
الحكم على كل من الطرفين بعدم او حدوث مثلا تصديق كقولنا العالم مستقيم وكل من
حدث في كذا حدث في كذا فينبغي العالم حادث فادراك المفرد من كل من هاتين المقدمتين
او النتيجة تصور وادراك وقوع النسبة الكلية التي هي مورد الواجب والسلب
تصديق لا ينبغي سببا اية لا يطلب ان يكون سببا فالحكم الشرعي
هو خطاب في هون اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول محذوف فخطاب كالمخبر
في الحكم شامل لكل خطاب وباضافته الى الله تعالى يخرج خطاب غير كالمخبر
والامهات والمخاطب واما سمي خطابا بالرسول بالكلية حكما شرعيا لانهم يملكون
عنا لله تعالى وهم معصومون في تبليغهم واذا اتفقد ان الحكم خطاب الله فلا حكم الله
خلافا لمعتزلة القائلين بتحكم العقل والمراد بالخطاب هنا الخطاب به من باب

الخطاب ام لا قبل لا وقبل نعم وعلى ذلك جري الخلاف في كلام الله تعالى بل يسمى في
الازل خطابا قبل وجود الخاطبين ام لا ولا يصح انه لا يشترط وجود الخطاب في تسمية
الخطاب ^{الخطاب} او الوضع لما عطف على الاباحة اي تعلق الخطاب بالافعال اما بان
عليها طلبا يوجبها او بان يضع سببا وسببه لها وتخصيص هذه النوع من الاحكام
بمعنى الوضع محض اصطلاح والا فالاحكام كلها اعفا المتعلقات بالافعال التحيرية
توضع الشرع لايجال للعقل ولا للعادة في شئ منها ثم الخدمات ^{الخدمات} والحكم العادي
اشارات الربط بين امر او امر في لفظ الحكم متبدا بالعادي وهو المنسوب للعادة فكانت
قائد الحكم المنسوب للعادة هو اشارات الربط والاقتران بين امر او امر وانما لم يقل
بين امرين اشارة الى المفارقة المستفادة من العطف وان الاول غير المراد الثاني
فان شرط التسمية ان يكون الامران متوافقين في اللفظ والمعنى فهو على التيقن
من العطف ^{العطف} والحكم العقلي هو اشارات امر او نفيه في فية حذف الجار مع المجرور
والاستدراك اشارات امر لا امر او نفي امر عن امر فيكون الحكم العقلي من المشترك اللفظي
بين الاثبات والنفي فلا بد لعلها معا لنقضها بما فالاثبات في قولنا الواحد
نصف الاثنين حكم عقلي والنفي في قولنا الثلاثة ليست نصف الاربعة حكم عقلي
ايضا فاثبات امر لا امر او نفي امر عن امر كالجنس في الحد ومن غير توقف على تكرر فصل
تخرج الحكم العادي كقولنا شراب السكجيين يسكن الصفا فان هذا الحكم لم يثبت
الا بواسطة التكرر والخبرة عن من عرف انه ليس باتقاني فان قلت عن ثبتت
بعد الحكم بالسكجيين تقليد الاطباء وان تكرر عندنا ولا جرينا قلنا انما اثبتنا
له هذا الحكم بواسطة التجربة التي صدقنا فيها الاحكام وليس من شرط التكرر التجربة
في العادي ان يكون من كل واحد بل هو المسند لثبوت الحكم العادي وان حصل من البعض
المرثوق بتجربته وقوله ولا وضع واضع فصل ثان يخرج الحكم الشرعي انظر في الخدمات
وهذا المقام تنظر بالمرام ومعها حفصة في الثلاثة اقسام الضمير المجرور
بالاضافة عايد على العقلي والاقسام هي الواجب والمستحيل والواجب المذكور في المتن
ثم عرف كل واحد من الاقسام الثلاثة بما اشتق منه المراد بالاقسام الثلاثة

اطلاق المصدر واردة اسم المفعول كالخاف بمعنى المخاف اذا الخطاب لغة توجيه الكلام
نحو الغير لاثباتهم وهذا الكلام الذي يقصد به من لواهل للهم خطابا ^{الخطاب} توجيه الكلام
القديم المازلي المسمى بذلك اذ لا على الجمع والمتعلق بالافعال المتكلمين يخرج لخطاب اسم
تقالي المتعلق بفعل غير المكلف كالمعلق بانه وصفاته وافعاله وذوات المتكلمين
والجواهر والاعراض الدواني ليست افعالا خرج لاقتضا المتعلق بفعل المكلف
لا بالافتضا والتجريد الاخر من هذا الترتيب ان يقال الحكم الشرعي خطابا الى المتعلق
بفعل المكلف بالافتضا او التجريد الخطاب توجيه الكلام نحو الغير لاثباتهم والمراد
به هنا كلامه النبي المسمى في الازل لخطابا على الجمع وباضافة الى اسم تخرج
خرج خطابا من سواه اذ لا حكم الا حكمه والكلمة الباقية العاقل ويتعلق الكلام بفعله
تعلقا معنويا صلوا قبل وجوده او بعده قبل البعثة وتعيين بابتد وجوده بعد
البعثة اذ لا حكم قبلها وخرج بخطابه لله بفعل المكلف خطابا الى المتعلق بذاته وبناته
وافعاله وذوات المتكلمين والجواهر وبفعل المكلف بالافتضا المتعلق به لا بالافتضا
والتجريد والخطاب يتعلق بفعل غير المكلف البائع العاقل وولي الصبي والمجنون مخاطب
بانه واجب في ما له من كرامة وضمان المتكلم كالمخاطب صاحب البهجة بعفائه
ما التفتة حيث فرط في خطاها تنزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وصحة عبارة الصبي
كصحة وصلاته المتاب عليها ليس لانه ما مور بها كاي البائع بل لبعثادها فلما
يركها بعد بلوغه وما يذكره المصنفون من التقيا او المتقنين من ان الاحكام الشرعية
هي الواجب والمندوب والمحرمة والمكره والمباح فنية بموجب لاثباتا متعلقا بها لانفسها
اذ لا يجب بها الحكم والوجوب المهره والوجوب متعلق وكذا البنية بالحكم الذي هو
خطاب الله اذا نسب الى الحكم من الجبابا وخزما اذ الى ماضيه الحكم وهو الفعل في قربا
او واجبا او حرمة او مراما فالاجاب والوجوب مستقربان بالذات متعلقان بالاعتبار
وياتي ثلثه في التدب والكرامة والاباحة والمندوب والمكره والمباح اتم الرب
لربيل مع بعض تعرف تنبيهه اختلفت هل من شرط تسمية الكلام خطابا وجود
المخاطب

فما الوجوب والاستحالة والجواز المذكورة في الاصل والباد اذلة على متدري اي بوا
تعريف ما اشتق منه بدليل تقيله بان المشتق اخص من المشتق منه ومعرفة
تستلزم معرفة الاصح لان الاسم جزء الاصح مثلا المشتق الذي هو واجب
المشتق منه الذي هو الوجوب لان الواجب اسم فاعله الوجودات وحدثت
لفظ الوجوب والوجوب مصدر الوجود على ذلك لحدث فقط دون الذات ففي المشتق
ساقى المشتق منه وزيادة نصار المشتق منه جزء المشتق والمشتق اخص من المشتق
منه قلت ولعل مراده ان تعريف الواجب مثلا يستلزم معرفة الوجوب فاذا عرف
ان الواجب ما لا يتصور في العقل عدته عرف ان الوجوب سببه عدم تصور النقي
عكسا وهكذا في اخويه وانما عدله عن تعريف الوجوب عن تعريف الواجب لغير فهم تعريف
الوجوب ومعرفة متدركه وعندي بحث في تولد المشتق ساقى المشتق منه وزيادة ان
ارادوا التعيين فلان زيادة لاحد على اخر مادة اذ المادة واحدة وان ارادوا
التعيين فلا اشتقاق بينهما لان الاشتقاق من عوارض اللفظ لا المعاني فافهم
وذلك اما ضرورة في قال السرخسي في صغري الصغري ومعنى الضرورة الجأ
المولى سبحانه وتعالى النفس لان تجزئها من جزئها مطابقة بالانسان بحيث لو حاولت ان تنفع
عن نفسها ذلك الجزم بنبش كيك او نحو لم تقدر ومثاله جزمنا بوجود النفسنا ويات
الواحد مثلا نصف الاثنين ونحو ذلك مما هو كثير في معرفة كالتعريف المجرد
قال في الزيادة انه اي يجب المجرد مادام المجرد هو واجب مفيد بدوام الجرم لا مطلقا
وهو الثابت ابد الذات انه مولا اجل وعز وصانته انه تعالى واعلم ان حقيقة
كل من المتخير والتخير والجزو المكان معايرة حقيقة المخرق المتخير هو المجرد والتخير
اخذ الجرم قدر ذاته من الفراغ والتخير هو الفراغ المجرى والمكان هو استقرا
جسم على جسم وعلى هذا فالجزو والمكان متباينان لا مترادفان قال بعض المحققين
وقد اختلف في المكان على ثلاثة مذاهب مذهب الاشراقيين لاخذين عن بطليموس
بالاشراق الرياضي ومذهب المشايخ لاخذين عن ارسطو بالمشي ومذهب
التكليفين مطلقا فعلى المذهب الاول المكان هو البعد المجرد عن المادة وعلى المذهب

الثاني

الثاني المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المجوي
وعلى المذهب الثالث اعني مذهب المتكليفين مطلقا هو استقرا جسم على جسم
عليه فكلية فهو نسبة من النسب الاعتباري والامر الاعتباري لا وجود له في الخارج
واورد على تعريف المكان بالاستقرا ايضا انه يستلزم عدم ثبوت النهاية للجسم
وذلك الدائم بحال وهو مفهوم الحال بحال فالتعريف بحال واورد على التعريف
انه يستلزم ان لا يكون الجوهر الفزود انما له الجز الذي هو الفزود الموهوم اعني
الفزاع الحالي بناء على اعتبار المكان لا على تبادلهما كنفري الجرم في اي مع وجود
هو مستحيل مفيد بوجود الجرم لا مطلقا كجرمية او شريكه او غاوي كتعذيب
المطيع في اما جواز العقل تعذيبا لطبع وعنده لان كلاً منهما مملوك له يتصرف فيه
تبيينا لكنه لا يتبع سله ذلك لاحضاره باثابة المطيع وتعذيبا العلي قال
اصحابنا وليست المعصية عملة للعقاب ولا الطاعة عملة للمواب وانما هما امارتان
عليهما اذ على الاستان والمخالفة وبما سببان للثواب والعقاب سرعا لمعقدا
ولا عاده والاثابة ايضا ان النفع الى المكلف على طريق الجزا والتعذيب ايضا ان
الضرر والا لامر الى المكلف على طريق الجزا والعقاب يراد فانهما اذ هما
اثرهما من ثم الزيد للدرى الكبير والحيار في اقول اعلم انه قد بان ان النفع
بتقسيم الجاز الى ضروري ونظري كما انقسم النفسان الاله ان بلفظ لانه قد فرغ
الاقسام الثلاثة الى ستة اقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في اثنين اذ اقسامها
فيه فتان وتعلم ان الحركة والسكون الجسم يعي ان يشكلاهما لا اقسام الحكم
العقلي الثلاثة التي هي اصول الستة فالواجب للجسم ثبوت احدهما لا بعيثه
والمستحيل عليه بغيرهما عنه معاً والجاز له ثبوت احدهما لا بالخصوص او ثم المم
مختصا لان المكلف مطلوب بمعرفة ما يجب في انما قال بمعرفة ما يجب
ولم يقل بالجزم بما يجب لان المعرفة اخص والجزم اهم ووجود المخصص يستلزم
وجود الاسم فكل معرفة جزم وليس كل جزم معرفة فمعنى ان اراد الجزم

معرفة كجسم المؤمن الغير المقلد وهو العارف بالله ورسوله بالادلة والبراهين
وبعض افراد الجزولين معرفة كجسم المقلد ان معرفة هذه الاشياء
هي نفس العقل اقول هذه طريقة المتكلمين في تعريف العقل معرفة ما يجب
وتجوز ويستقبل في حق الله ورسوله ومنهم امام الحرمين وجماعة وقيل معرفة هذه
الثلاثة هي الايمان وقيل الايمان حديث النفس التابع لهذه المعرفة وبمذهب
السلف والمحدثين وجماعة من المتكلمين ان الايمان مقصود بالجمان واقرار
باللسان وعمل بالاركان فواسم مجموع هذه الثلاثة ويزيد وينقص وقيل
ينطق على التصديق بالقلب وعلى النطق باللسان وعلى العمل بالاركان لجوارح كالطاعة
وعمره ويزيد بزيادة هذه وينقص بنقصها واكثر كثير من المتكلمين زيادته
ونقصه حتى قالوا قبوله الزيادة والنقص شك وكروا قال المحققون من
المتكلمين نفس التصديق لا يزيد ولا ينقص والايمان الشرعي يزيد وينقص
بزيادة ثمراته ونقصانها وبغير الاعمال وفي هذا جمع بين طواهر النصوص الواردة
بالزيادة مع اقول وبين اصل وضعه في اللغة وما عليه المتكلمون وهذا
الذي قاله هؤلاء وان كان ظاهر احسن فالأظهر المختار خلافة وهو ان نفس التصديق
يزيد وينقص بكثرة النظر في طاهر لادلة واشرح الصدر واستنارة القلب
ولهذا يكون ايمان الصديقين اقوى من ايمان غيرهم بحيث لا يعتريهم الشك
ولا يتزلزل ايمانهم بعارض بل لا تزال قلوبهم منشغلة مستبشرة وان اختلفت
عليهم الاحوال وام تغيرهم من الخوف قلوبهم ومن قاربهم ونحوهم فليس كذلك
هذا اما لا يمكن انكاره ولا يشكك عاقل في ان نفس تصديق ابي بكر الصديق
رضي الله عنه لا يساويه تصديق احاد الناس فهذا الذي اختاره هو الصحيح
الموافق لطواهر النصوص القطعية واما اطلاق نفس الايمان على الاعمال فتعني
عليه عند اهل الحق ودلائله في الكتاب والسنة قال تعالى وما كان الله ليضيع ايمانهم

اجمعوا

اجمعوا على ان المراد صلاتكم انه نوري على البخاري باختصار ويحيى كل كلف
شر على ان يروى عن ابي ابي قال ان يعرفه دون ان يجزم لان المعرفة احسن من الجزم وتقدم
الكلام عليه في حق في معنى الدام ومن معنى الذات اي لذاته حونا
جزوهما تقدم على عز لان كل من باب التحلية بالحق الهبة بمعنى التزسية
وعز من باب التحلية بالحق الهبة بمعنى الاتصاف بصفات الكمال والاولى مقدمة
على الثانية قالوا ونظير ذلك في البيت بجلي ما فيه من الادناس لم يجلي بالفضة
الفاخرة وعرفه في التحلية سابقة على التحلية كجزم البخاري بالتشبيه
اتاجرم البخاري بالتشبيه لان الحامل لم يعل ذلك انهم لما راوا توقفوا على العمل
في الساهد كنبات الزرع ووجود الثمار ونحوهما على تقدم المورث قالوا تعالى الله
عن قولهم الاله مركب من ثلاثة اقانيم وهو اقنوم الوجود واقنوم العلم واقنوم
الحياة وحكموا عليها انها الهة ثلاثة مع انها صفات ثم قال مع ذلك ان مجموع الثلاثة
اله واحد فحقوا بين التقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من مجرد
احوال لا وجود لها او وجوده واعتبارات لا توجد الا في الازمان وذكر غير مقول
لما قلتم زعموا ايض ان اقنوم العلم منها ويسمى الكلمة اتخذ بنا سوت عيسى اي جسده
فكان الحما بسبب ذلك واختلفوا في معنى اتحاد الكلمة فمنهم من فسره بقيام الكلمة
به كاقنوم الوحد بالجوامد وهذا توجد ذلك مفارقة لذات الجوهر الذي هو عظم
بمجموع الاقانيم الثلاثة وهم يقولون اتحاد اللاهوت بنا سوت عيسى من غير ان
يفارق ذلك الجوهر ومن المعلوم ضرورة ان المعنى الواحد لا يقوم بذاتين ومنهم من
فسره هذا الاتحاد بالاختلاط والبرج كاختلاط الحمر والماء ونحوهما من المايعات كيف
ينقل الاختلاط الحسي الذي هو من صفات الاجسام في الكلمة التي هي معنى من المعاني
بل هو العندم وخاصة لذات الارزية آه من ثم المقدسات والجوس بالهين
انما جزمنا الجوس بالهين لان الحامل لم يعل على الشرك الذي انقلوه ديننا واعتقادنا
ان فعل الخير يجب ان يكون له باعث يبين الباعث على فعل الخير الشر اذا تباينا

لم يكن ان يجتمع في ذات واحدة فوجبا لتعدد في ذات الاله فلزم اثبات الاله
مستقلين احدهما مستقل بفعل الخير ويسمى عزرا والآخر مستقل بفعل الشر
ويسمى ازيد ان وايضا فاعمل الشر يسمى شررا وفاعل الخير يسمى خيرا والوصفات هـ
متباينات ولا يمكن اجتماعها في موصوف واحد فوجب ان يكون موصوفهما هـ
اثبت ويلزمهم على مقتضى هذا النظر الفاسد الذي نظروا اثبات الثالث
ليست من الحكايات ما ليس بخير ولا شر وان نقول هذا التفسير من الحكايات
وحصرها في قسمين الخير والشر فمما هيون وجا حدود لما قطع بوجوده
وايض يبينهم في الشاهد ان الفاعل من الخلوقات لا يمكن ان يكون فال
للشر وفاعل الخير الشر لا يمكن ان يكون فاعلا للخير والمشاهدة تقتضي بطلان
ذلك اتم المقدمات بوجوب المعرفة في هذه المعرفة الواجبة بدليل
الجلي المتصلة بالثلاثة في حق الله وحورسلة قيل في نفس الايمان الذي كلفنا
وهو هذا الشيخ ابي الحسن الاشعري صاحب العقيدة التوحيدية المنسوب الى الامام
ابي سفيان الاشعري الصافي وقيل معرفة هذه الثلاثة في حق من ذكر ليست هي الايمان
وانما تستلزم الايمان فيكون الايمان حديث النفس التابع لتلك المعرفة وهو
مذهبنا القمي ومحمد بن يعقوب فقلت وبما رخص مذهب الاشعري ما نقله الشافعي
اسم الحزمين من بان المعرفة بهذه الثلاثة هي نفس العقل لا يلزم عليه ان يكون
الايمان هو العقل هو الايمان مع ان العقل شرط في وجوب الايمان والشرط
غير المشروط الاله الا ان يكون محققا عليها عقلا مباينة لانها لما كانت
ملائكة للعقل لا يتكلمون ولا تتفكر عنه جعلت هي يرومي هو وسبب ما به
وذلك على حد قولهم زيد عدل حيث بولغ في زيد وجعل نفس العدل لازمة له
وعدم حرجه عنه بل لا يكون طرفه عين الانعكاس في العدل وادعائه هو
واطلق عليه عدل وقيل عدل بمعنى مادل من اطلاق المصدر وازادة اسم الفاعل
وقيل عدل اي ذوا عدل فهو من مجاز الخلف وهذا ان لا يلائم ان المراد هنا

ومل

وهل شبهة الشبهة تقال على نوعين عقلية وشرعية فالعقلية ما شبه ان تكون
مقتنزة او غير مقتنزة والشرعية ما شبه ان تكون حلالا او حراما انني
ساوي من نوع تصرف ويخرج من كيفية ان يقال عجز يعجز عن كل كسر بيمزب
وعجز يعجز عن كل يعلم والاول اوضح وبه جاء القرآن كقولك تم ياربنا ان يكون
سئل هذا الزاب الالية او نحو ذلك النوا تنذر من حالة الى اخرى كالوجود هـ
اذ الوجود دليل عليه نعم وهو اعم من الحدوث او يلزم ذلك ان يكون الحد والوجود
اعم من الحادث فكل حادث موجود ولا كل موجود حادث كما انه تعالى موجود وليس حادث
ونزعه عما لا يليق به فليح ان يكون ما موصولة بمعنى الذي او فكرة موصوفة بمعنى
شي لا يليق والمعنى تنزه عن شي لا يليق به قبح بصفة الحلال ونسب بعضهم
صفات الحلال بالصفات السلبية وسماها وقال وجه التسمية ان يقال جل
عن كذا فقلت وعلى ذلك فلول الحلال والسلب واحد وهو عدم كذا فقلت
بعضهم ومعنى الحلال كذا لعلية التشيرى استحقاق صفات العلوية وهي الصفات
المسبوبة والسلبية والذي يظهر ان هذا اهم من تأخيره لان استحقاق عدم كذا ان
انراد استحقاق صفات الصالح فان قلت الذي قبله المعنى عليه اذ لا يحق لوصفه
بعدم كذا او انما يوصف باستحقاق عدم كذا فصح كون التقريبي الاستحقاق قبح
فما القائلين مع ومن للتبيين وما موصولة اسمي او فكرة موصوفة بحالة
يجب والجارد المجرد خير مقدم وعشرون سببا موحدا لا يجمع ان يكون فاعلا
يجب لما يلزم عليه من خلق جملة الصلة من الرابط الذي هو الصبر المستتر في
الرفوع به على الفاعلية ولما يلزم عليه من كون الفعل الواحد له رفوعا على
الفاعلية مستترة وظرفان قلت كيف يكون الصبر المستتر في يجب رابط
وقد علمت يحمل عليه كل منهما باعتبارين مختلفين فمن حيث كونه راجعا
الى الموصولة او الموصوف يسمى رابطا لكونه ربط جملة الصلة او الصفة
بالموصول او الموصوف يسمى ومن حيث كونه مسند اليه الفعل يسمى فاعلا فانه

لان وجوب الوجود له جل وعز يستلزم وجوب القدم والبقاء تبارك
وتع واما عظمة البقاء على القدم فنحن عطف الدائم على الممتد من
ثبت له القدم ثبت له البقاء وقيل من عطف الخاص على العام
في عبارة عن المماثلة مطلقا وان شئت قلت عبارة عن سلب الجزئية
والعرضية ولو ازمها واعلم ان الموازن الجزئية اربعة التركيب والتميز
وقبول للاعراض وكونه حادثا ولو ازم العرضية اربعة عدم قيام العرض
بنفسه ووجوب قيامه بغيره وعدمه في الزمان الثاني وكونه حادثا
كلام يخرج بها الخاص على المص في سره على الحق لحوادث اي الحوادث
بعد عدم وهي الالابسات لخلل الوجود مطلقا ذهبا كان او ظاهريا وبهذا
نظم انه انما قال لحوادث ولم يقل للموازن ليشمل ما هو موجود خارجا كالعالم
او هذا كالحواجز فان هذه كلها حادثه بخلاف ما لو قال للموازن التي هي عبارة
عن سوي اسمه من الموجودات الخارجية فانها تشمل الموجودات الداخلية كالحوادث
وهذا مذهب المتكلمين واما القائلون بغيره فيقولون ان في العالم ما ليس
بحجم ولا قائم به كالحوادث الخارجية المجردة وتبعهم على ذلك القائل في المحصور
وعليه فلا فرق بين التغير بالحوادث والموازن كقول المص رحمه الله تعالى
دارج ما ليس على طريقة التكليم وموافق فان قلت لم قال ونحو لفظة الحوادث
لم يقل بغير لفظة الحوادث له حيث استند المخالفة له دون الحوادث قلت
قوله فاستدركه بغيره كذا في نفسه لهذا قوله تع ليس كمثل شي و
السميع العظيم بصير اذ في الشبهة عن مثله يستلزم نفيها عنه ويوحده
من ذلك انه لا يطلق عليه شي فليبقا ما هو شي ولا معه شي مع انه ورد انه
تع شي نفسه شيئا ونحوه ايا ما في نفسه شيئا قلت منع كلامه
هريفة لبعض من بالغ في التنويه من القدم ما قال في ثم الطريقة المحمدية
اعلم ان القدم ما بالحوادث المتتبعين حتما متتبعوا عند اطلاق اسم الشيء على العالم
والقادر وغيره على اسمه تع زعمائهم انه يوجب اثبات المماثلة وليس كذلك

لان المماثلة اما يلزم لو كان المعاني المشتركة حبيبه وبين غيره فبما على السواء
ولان الذي بين شييه وشييه غيره ولا بين علمه وعلم غيره وكذا جميع الصفات
واشنع من ذلك امتناع الملازمة من اطلاق اسم الموجود عليه واما امتناع
ارفاق الماهية عليه فيذهب كثير المتكلمين لان معانيها يقتضي المحاسة
قالوا وما روي ان المحتجفة رضى الله عنه كان يقول ان اسمه تع ماهية ليس
يعلمها الا هو وليس يحجب اذ لم يوجد في كنهه ولم ينقل عن اصحابه انهم ارفقت
عذه به قال ابو منصور لولا سائل عن اسم تع ما هو لقلنا ان اردت ما
اسمه فاسمه الرحمن الرحيم وان اردت ما صفته فسيم بصير وان اردت ما
فعله فخلق المحكوك ووضعه كل شي بقوله بوصفه وان اردت ما ماهية فهو تع
عن المثال والجنس واعلم ان الشيء في الاصل مصدر لشيء فتقوله شيئا شيئا
واسم الفاعل منه شيء واسم المفعول منه مشأ هو قد يطلق ويراد به معناه
المتقوى الذي هو المحرك واحد مدلولي الفعل وقد يطلق ويراد به اسم الفاعل
والمفعول كما هو شأن كل مصدر وقد يطلق ويراد به ما يعم الموجود والمعدم
كما هو اصطلاح بعض المتكلمين فاذا اراد به اسم الفاعل الذي هو شأ تناو
الباري جل وعلا في قوله تع قل اي شيء اب اي شأ اكبر شهادة قل الله وكما
ورد في الحديث رضى الله عنه سبيا اي شأ فهو من اطلاق المصدر ورد
اسم الفاعل واذا اراد به اسم المفعول الذي هو مشأ تناو له كل موجود
لا شأ شأ الله وجوده فهو موجود في الجملة وهذا هو عين اصطلاح المتكلمين
من جعلهم الشيء في الموجود الخارجي وعليه محل قوله تع ان الله على كل شيء قدير
في جميع القرآن اي كل شأ وسواء قد يراد منه تنبيه على ان الشبهة لا تتعلق
بما ليس له وجود واعلم اتفاق به الشيعة لا تتعلق به القدرة وهذا نوع من اصطلاح
المتكلمين من جعلهم الشيء على الممكن الموجود خارجا من تعييدهم اياه به لانه على سبيل
لا يكون هذا المعنى اعني مشأ اذ لو كان مراد اسمائه بالزم عليه تنبيه الشيء
او من الجانب على الجانب لانه على ما روي عن بعض تفرد في عبارته وقيل

بنفسه عطف على الوجود او على مخالفة على الخلق في المعطاة على كل ما
 على الاول او كل على ما قبله والمفرد الاول وعلى كل من التعريف فخطت انقيام
 من عطف المعطى على المقام لان كلا من الوجود والعدم والبناء والمخالفة
 يتصف به كل من الذات وصفتها بخلاف القيام بالنفس فانه خاص بالذات
 ولذلك يقال ذات الله وعلمه موجود ان قلبه بانيات باقية في المرات
 ولا يقال قايمة بالنفس بل يقال ذات الله قايمة بنفسها ولا يصح ان يقال
 علم الله قايمة بنفسه ولا ان يقال صفات الله قايمة بنفسها اذ معنى القيام
 بالنفس لتماثل المحض والمحل والمراء بالمحل اذ ان الملاءم والمخصص
 انما على المختار تنسب المجرىات بالنسبة الى المحل والمخصص اربعة
 اقسام قسم عن المحل والمخصص وهو ذات مولا تأمل وعرفه وتقرر
 المحل والمخصص وهو الامراض وقسم مقتضى المحل والمخصص وهو
 الاجرام وقسم موجود في المحل وهو المخصص وهو لا تأمل وعرفه وتقرر
 التعبير بالافتقار وان قال الفخر الرازي سواء ادب يتجسم استماعه لما فيه
 من ايهام حدوث القديم والاحسن ان يقال ما قاله العلامة السوسي في
 مقدمة وقسم موجود في المحل ولا يقتضي المحض والوحدانية ان
 الموت للمبالغة والى النسب والتماثل في العقل قال بن عرفة وكما
 الوحدة استواء الشيء بمعنى عن غيره هي التي لا تقبل الذات بدونها
 واعتزى بان الذات قد تقبل وليس لها وجود واجب بان المراد بالاعتزال
 الوجود بمعنى لا تقبل الذات لا توجد الذات بغير وجودها فقلنا الله ثم بعد
 تحقق وجوده لا اي ظهور وبيات وكشف واجل احقاق تلك الاشياء الستة
 في سائر العقول على اكارها فكلما يجب له سبع صفات ثم للترتيب المذكور
 حيث اعقب السلبية بالمعاني واقدمت السلبية على المعاني ان السلبية
 من ايات تخفية بالحق والجملة وصفات المعاني من ايات الخفية بالحق الملهمة
 والملاوي مقدمة على الثانية كما تقدم غير مرة وكان المراد لما خلا وتوجه
 عما لا يليق به احد تخليه صفات المعاني فان تلك صفات المعاني قايمة بانه

كونه

ثابته لها والسلب والاضافات حاصلة بعد ان لم تكن تلك ثابتي الخلية
 والتخفية تلك التخفية والصلبة انما هي حسب قولنا وعقلنا بالاعتبار
 ما في نفس الامر كما في التقدم والآخر بين الصفات والمقتلقات القديمة
 رتبة فلا تقدم ولا تأخر بينهما في نفس الامر ولينظر ما قلنا في عبارة شرح
 الطريقة المحمدية وصيغتها واما انصافه بالسلب والاضافات الحاصلة
 بعد ما لم تكن تكون اعتبارا في لزوم الميت ورازق العرفي لولود وبالصفات
 الحقيقية المتغيرة المتعلقة بكونه عالما بهذا الحادث وقادر عليه فيجوز
 ان وقوله وهو كل صيغة موجودة في اقوال حقيقة المعاني لغة على ان ليس
 بذات سواء كان وجوديا او سلبيا او غيرهما وعرفا ما قاله الله وهو كل صفة
 موجودة قايمة بوجوده او جيت له حكما فصفة المعاني معرفة وصفة
 الوجودية في تعريف ومعرفة وقول ساج قال لصفة كالمختص في الحد صادق بكل
 صفة موجودة فصل يخرج لما لم يقيم به ومعنى القيام الانصاف والتحقيق اي
 انصافه بها او تحققها وواجبت له حكما فصل يخرج لما لم يوجب والموجب
 هو ان يلزم من انصاف الذات بالصفة نبوت الحكم بالصفة لذاته وهل
 يطلق عليه في كل صفة كمال او لا يطلق عليه الا ما ورد به اذن من الشرع وهل
 مجرد الوقوع في الكتاب او الستة كما في الاذن او ليس بكاف محل خلاف
 لكن قال في ثم الطريقة المحمدية العلم انه لا خلاف في حوازل اطلاق الاسم
 والصفات على البارئ في اذ او رد اذن من الشرع وعدم جوازه اذ اورد
 منه واثا اذ لم يرد به اذن ولا منع وكانت هو موجودا بمقتضى ولم يكن
 اطلاقه ثوبا ما يوجب في حقه في عندنا لا يجوز وعند المعتزلة يجوز له
 ما لا القام في وتوقت امام الحرمين وفصل الامام الغزالي فقال لا يجوز اطلاق
 الصفة وهي ما يدل على معنى فأي على الذات دون الاسم وهو ما يدل على
 نفس الذات ثم ان كل ما فيه ايهام لا يجوز به الاذن وفقا كما لصور والحليم

واعلم انه لا يكون في الذات مجرد وقوعها في الكتاب والمستهجب انتقضا
 الكلام المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يكون نوع تعظيم حتى لا يجوز
 اطلاق الماكرو المستهزي والمنشئ والحادث والوارع مع وجود زواد الشرع
 به وهذه وما فيه ايام مطلقا على الكتاب والمستهجب على الغايات التي هي الغايات
 وانما ربيع صدور عنه تعبراد بالرحم المحسن والمكبر المستولي على كل احد
 والحاصل انه مراد بها الاثر الحاصل في النهاية لا الحاصل في البداية فخرى من اجل
 انه سميت حالاً معنوية في الحال من حيث هي ما ليس بوجود في الخارج ولا
 معدوم في ذاته فاما بوجوده في حاله كونه قابلاً بآثاره وتاثيراته وهي القدرة
 في قول القدرة صفة لازمة يتاثر بها ايجاد الممكن واعداً على وفق الارادة و
 فصفة جنس في الحد شامل لكل صفة لازمة فصل يخرج الحادثة اذ لا تاثير لها فيها فاقترنة
 ويتاثر بها فصل يخرج لسائر الصفات ما عدا الارادة وايجاد الممكن واعداً به فصل
 يخرج للارادة اذ لا يكون بها ايجاد ولا اعدام وفي كونه ايجاداً والاعدام بالقدرة
 واسناد التاثير اليها ساجم اذ التاثير هو ايجاد في الحقيقة انما هو لذاته و
 اموصفة هذه الصفات كالغلبة غير ما واحد من المحققين قال العلامة
 ابن حجر كوي رالفعل لذاته يعني الصفات وسئل الممكن الممكن الذي علم انه
 انه لا يوجد على ما فيه من الحلة فهل يسي قدور او لا اذ من نظر الى انه من افراد
 الممكن الذاتي قال هو قدور ومن نظر الى انه من افراد الممكن في نفسه قال
 غير قدور والقدرة القديمة وذلك كايان من علم انه عدم اجماله كايان ابي لهبان
 ايمانه من حيث كونه ممكناً قدور ومن حيث كونه مستحيل لا يتعلق علم انه قدور وقوله
 ليس قدوراً وهو المعتمد على وفق الارادة لبيان الواقع لانه لا يتعلق قدوره
 بشي غير ذلك اذ اذ كان عملاً كراه تعالى الله عنه اولاد شارة الى انه فعله تعالى
 للذات اما بطريق الاختيار لا بطريق الزوم كعمل الله والطبيعة عباد
 الفلاسفة والطبيعيين والارادة عطف على القدرة والارادة صفة
 يتاثر بها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه فصفة جنس في الحد شامل لكل صفة
 من الصفات العينية ويتاثر بها فصل يخرج لما عدا البتة والارادة من الجود
 وال في الممكن هنا كونه ما قدور تعريف القدرة في افادة العلوم وما عاير

للممكن

للممكن وشاري في عموم ال في الممكن الى فساد مذهب المعتزلة المخصصين
 الارادة بالخبر واد الشرع بالصلاح والاصلاح وسياق من يريد ان
 يتك بعد وتخصيص الممكن فصل يخرج بقدرة اذ لا يتاثر بها تخصيص احد الغايات
 بما تكل شامل المراد الذي علم الله انه لا يوجد ويجوز فيه الخلق الحار في القدرة
 وهو الممكن الذاتي اذ عرضت له الاستحالة بالهوراد لزم الارادة او ليس
 مراد الله منه مستحالة عرضياً وبعض ما يجوز عليه متعلق بتخصيص وهو فصل يخرج
 لتخصيصه بكل ما يجوز عليه وبعض ما يجوز عليه مستحالة اسباباً بله اسنة اخرى
 تماثلها في الحقيقة وهو الوجود الحار ببدل الحار لعدم الجور والمقدار المخصوص
 بدلالة سائر المقادير والصفة المخصوصة بدلالة سائر الصفات والزمان
 المخصوص بدلالة سائر الازمنة والكان المخصوص بدلالة سائر الامكنة من جهة
 المخصوصة بدلالة سائر الجهات وقد نظمت تلك المقالات الست فقلت
 وجود المقدار ثم الصفة زمان المكان ثم الجهة وتعلم بعضهم في هذين
 البيتين فقالا المحتملات المتباينات وجودها والعدم الصيغ
 ازمئة اسكنة جهات مع المتبادر روي القنات
 وسياقات في تحالها تنبيه كاد وقع الخلاف في كون الممكن الذاتي الذي هو
 مستحيل عرضي يقال عليه قدور ودراد نظراً لا مكاناً او لا يقال عليه قدور ودراد
 نظراً لا استحالة العرضية كذلك وقع الخلاف في متعلق الارادة اجماله المراد هل يسم
 الجبر والشر او ان المراد خاص بالخبر دون الشر والعمدة عند اهل السنة انه جبر
 الجبر والشر القبيح ولكن ليس برضي بالقبيح ولا برضي لعباده الكفر قال في شرح
 الطريقة الخيرية مذهب اهل الحيات ان ارادة الله متعلقة بكل كائن غير متعلقة بما
 ليس بكائن لانه علم عدم وقوعه فلم استحالة لاستحالة اقتلاب العلم جلال
 والعالم باستحاله السلي لا يريد به البتة ورويه مرفوعاً ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال انما ساء الله كان ونام ليلام يكن وقد استمر في بين السلف من سلفه
 التفصيل بان يقال يريد كل كائن ولا يقال انه يريد الكثرة الظلم والفسق كما في

الحق يقال انه خالق كل مخلوق ولا يقدح في الحق والقدرة والقدرة
 تاد بانه لا يقدح في الحق والقدرة والقدرة تاد بانه لا يقدح في الحق
 وان لم يقع الا لا يقدح في الحق والقدرة تاد بانه لا يقدح في الحق
 لا يقدح في الحق والقدرة تاد بانه لا يقدح في الحق والقدرة تاد بانه لا يقدح في الحق
 مراده الله المتعلقان بجميع الحكمة في اقواله اختلفت في تعلق الارادة
 والقدرة بالمكن المعلوم ام لا فمنها من لا يعلق به ولو تعلقت به لوجد
 نص عدم التعلق به ومذهب امام الحرمين متعلقان به لان الشئ المتعلقان به
 من سره التعلق به الطريقت والعدم الطاري فيص ان يتعلقت به قال والممكن
 على اربعة اقسام يمكن معدوم وجوده ويمكن موجود في الحال ويمكن سبوجي
 ويمكن علم انه لا يوجد اما الثلاثة الاولى فلا خلاف في تعلق القدرة والارادة
 بها واما الرابع ففيه خلاف قال صاحب له راء المتقدمة لا يتعلقت به انتفا
 وهذه شئنا تتعلق به الارادة والعلم ولا تتعلق به القدرة ولو تعلقت به لوجد
 كما قاله الله في المائدة من اجبني والذي يجوز عليه الحكمة المتعالمات
 هي ستة كما قاله الله في المائدة وقد جمعها بعضهم في هذه السبع فقال
 الحكمة المتعالمات وجودها والعدم والصفات اربعة اسكنه جهات
 مع المقادير والصفات ومعنى التعلق في التعلق طلب الصفة امرا
 في وقيل اقتران الصفة بتعلقها فهو تسمية بين امرين وهو من جهة الحق والارادي
 وموافقته عليه فلا يتعلق العلم بالمعدوم لان التعلق لا يوجد اذ الكسبة
 لا توجد لا بوجود طريقتها وعلى كون العلم لا يتعلق بالموجود نفس الشئ الكبر وواقعة
 عليه ان شئ الشرائع والذي اخذناه انه يتعلق بالمعدوم متصفا الى الوجود
 الذهني وهذا مما يرجع الى كلامهم ويقع به التوفيق واما تفسير التعلق بانه طلب
 الصفة اسرا فيقتضي ان يتعلق بالموجود والمعدوم لا مورد منها ان المطلوب يصيب
 على كل منهما وسما ان الامر يصدق بكل منهما دون الشئ وهذا هو السر في القول عند
 الشئ الى الامر في التفسير لتعريف واعلم ان لكل من القدرة والارادة تعلقان
 صلوجي وتخيري حادث فتعلق القدرة الصلوجي صلاحيتها للايجاد والاعدام
 والاعلى وفق تعلق الارادة والتخيري اقترانه بالحادث المتعارف لتعلق

الارادة

الارادة بالحدوث الحالى وتعلق الارادة الصلوجي صلاحيتها بتخصيص المعلوم
 الممكن بيقين الجائزات عليه الذي هو احد المتعالمات الست وما اشبهه من
 ارادة الممكن واما العلم فله تعلق بحدوث واحد وتخيري تقدم ولا يقع ان يكون به تعلق
 صلوجي لانه يلزم عليه ان يصاحبه مع الجهل قبل التخيير الذي هو وقوع الكسبة
 واما الكلام فالتصحيح ان له تعلقا واحدا وتخيرا ايديا واما السمع والابصار
 لتعلقها بتعلقان تخيريانه تقدم وحادث واما الحاسة فلا تعلق بها بشئ زائد
 على ذاتها وسياتي مزيد بيان لذلك في تقسيم صفات المعاني الى اربعة اقسام
 واعلم ان ترتيب القدرة ترتيب على تعلق الارادة وتعلق الارادة ترتيب على تعلق
 العلم وهذا الترتيب بحسب الفعل لا غير اذ لا ترتيب بين الصفات وما لا يتعلق بها
 بل لا ياتي الترتيب بغير القدر اصلا وقد ذكر العلامة الفريسي ان الترتيب في تعلق
 الصفات واختصاصها من بعد تدقيقات علم الكلام وان الوجه في ان ركنها غير مصر
 في الاعتقاد والعلم المتعلق بجميع الواجبات كما قال الواجبات ليدخل في العلم
 نفسه فيعلم علمه بعلمه اي يعلم به كذا انه علم انظر السكياتي هذا واعلم
 صفة بخلي ما في العلم صرف وصفة في تعريف ومعرفة فصنة جتن في احدثا كل
 لكل صفة ويكشف بان فصل يخرج لما لا يكشف بان القدرة والارادة فانهما للتاثير
 لا لا يكشف وكما كلام فانه لا دلالة وبني السمع والبصر لا وراكي التوليد
 في المعلوم فصل يخرج السمع والبصر لا وراكي فانهما يكشف بان الموجود وخلقوا
 وعلى ما هو به فصل يخرج لما لا يكشف به المعلوم على خلاف ما هو به وهو الجهل ثم ان الجهل
 بسيط ومركب فال بسيط عدم العلم بالشئ كعدم علمنا باحت الارضين وبني البحر
 ابصارا من الحيرانات وبني بسيط لانه شئ واحد لا مركب فيه والمركب هو مركب عدم
 كذا في الاعتقاد والغير المطابق كادراك المعتزلة عدم روية الله في الاخرة معتقدين ذلك
 مع انه يري في الاخرة من غير جهة ولا كيف للمؤمن وقيل للمحال دون النساء به لا يخرج الحق
 والمك لا يباين افراد واحدتها ولا يجهل التفتيح فصل يخرج للاعتقاد والعدم
 الاحتمال في التفتيح كاعتقاد القدر فانه يحتمل التفتيح منسكب مسكب بل صفة

في اي الحياة صفة تخصه في صفة جنس في الحد شامل كل صفة من المنزلة
 وغيره ويخرج لما ليس بصفة وتخرج من فاست به الادراك فصل يخرج لما ليس
 الصفات ما عدا المعروف فحياته تخرج واحدة قديمة باقية بذاته لا تستلزم روحا
 كحياة بعض المخلوقات التي هي عبارة عن مازجة الروح مع البدن بل وجميع صفاته
 تخرج من صفاته واعلم انه اختلفت في حقيقة كل من الحياة الحادثة وموت الروح
 فقبل الحياة عرض بقاء الموت به مازجة الروح بجسمه في قيل الحرارة السارية في
 الجسم وقيل غير ذلك واما الموت فقبل عرض بقاء الحياة وقيل عدم الحياة على
 شأنه ان يكون حيا فيكون على الاول وجوده على الثاني عدمه واول الذي خلق
 الموت والحياة والخلق لا يتعلق بالعدمي والثاني بوجود خلق بقدره والتقدير
 يتعلق بالعدمي بالموت والوجودي بالحياة واما الروح فحيثما يرد عن التمايز قول
 الاول فيها الوقت لقوله تخرج وبما لو كان عن الروح نزل الروح من امر زكي
 والكلام الذي ليس بحرف في ال في فيه عرض عن معناه اليه صبرا وكان قد رده
 كلامه تخرج او كلام الله تخرج ليس بحرف ولا صوت وفيه إشارة الى رسم الكلام في اثنين
 صفتين السلبية وكانه يقول كلام الله هو الذي ليس بحرف ولا صوت وهذا
 رسم امر ما في لفظه على كلامنا النفس ايها الله ان يقال ان قول الله تعالى
 اخرج لكلامنا النفس وفيه نظر لان كلامنا النفس يتعلق بما يتعلق به علمنا
 قديمنا والاحسن ان يقال في الكلام صفة قديمة اكله على كل معلوم صفة
 جنس في الحد شامل كل صفة ويخرج لما ليس بصفة وقديمة صفة فصل يخرج لما ليس
 بتجسيم كالصفات الحادثة والدة تخرج لما ليس به من الصفات القديمة كالعدم
 وقوله على كل معلوم كانه على بعض المعلوم على تقدير كونها وتعلق ما يتعلق
 به العلم وجه اشتراكها في المتعلق ان من علم امر ما علم ان يتكلم به ربه تعالى علم
 ما يكون وما لم يكن ولا يرد ما امر الله به ما علم انه لا يقع فامر الله بوقوع ذلك ما هو
 وعلمه بعد ذلك لان تلك كانت الكلام كثيرة فانه قد تعلق بترك الامر بطريق
 الامر فتعلق به بطريق النهي والوعيد والخبر بعده وقوعه انظر التمايز في
 وجه قترانهما فان تعلق العلم بتكلم في تعلق الكسوف وتعلق الكلام وتعلق

اي يتعلق لانه وسائر انواع التفسيرات او كما ينبغي من اوصاف
 الكلام الحادثة تخرج بصفاتهم بين الحادثة والحادثة ما في الاول اسم فاعل والثاني
 اسم مفعول وبان ساهله ابتداء ان كان قابلا لذات فهو حادثة بالقدرة لا بالحدث
 وان كان سبب لذات فهو محدث ومعه كون لا بالقدرة انظر التمايز هنا
 قال في الشرح وتنقسم صفات المعاني الى اربعة اقسام قسم لا يتعلق بشيء وهي
 الحياتة وقسم يتعلق بجميع الحياتة والممكنات فقط وهي القدرة والارادة وقسم
 يتعلق بجميع الموجودات قديمة او حادثة وهي السمع والبصر وقسم يتعلق بجميع
 اقسام الحكم العقلية اي الواجبات والحائزات والمستحيلات وهو انهم والكلام
 والتعلق اما ان يكون صلوحا قديما واما ان يكون تجزئيا والتجزي اما ان
 قديم واما حادثة اما القديمة فلها تعلقان صلوح قديم وهو صلوحها في الازل حيا
 فيها لا يزال وتعلق تجزئيا حادثة وهو تعلقها في المكانيات فتعلقها يكون
 لا يزال واما الارادة فلها تعلقان ايها تعلق صلوح قديم وتعلق تجزئيا قديم
 ومعناه انه تخرج خصص كل شيء في الازل صفاته القوية الذي علم بوجوده انه بوجه نبيه
 هذا ان لا يتناقض قبل ولها تعلق تجزئيا حادثة ورده المحققون واما السمع بغير
 فكل تعلق واحد تجزئيا وهو وقع لاكتشافه لان هذا التفسير في علم تفسير
 تجزئيا قديم وهو تعلق سمعه وبصره بذاته وصفاته الوجودية في الازل واما
 صفات السلوب ذواتها عدمية وصفات الاحوال لانها ثابتة لا توضع بالوجود حادثة
 ولا بالعدم الذهني كما سياتي تفسيرها وتجزئيا حادثة وهو تعلقها بمرحوبات
 الحادثة فيما لا يزال واما العلم فله تعلق واحد تجزئيا قديم ولا يصح ان يكون علمه
 تعلق صلوح لانه يلزم عليه ان يتصف تخرج بالجهل قبل التجزئيا الذي هو وقوع اكتشافه
 بالفعل واما الكسوف لكلامه فالصحيح انه تعلق واحد تجزئيا قديما وتعلق امر
 بين تعلق العلم والكلام بان الاول تعلق الكسوف والثاني تعلق دلالة ذات شتر كنه
 في التعلق من حيث ان من علم امر تكلم به وقيل لا يشترط فيه لان تعلق كلام امر من تعلق
 العلم ساهله ان العلم انما يتعلق بالوجود وهو نوعه شيخ الاكبر ورافقه عليه اشرفي حد

اذا لم يتركب بعض الحرفين كذا التركيب وكذا الحال في الجرم والجوهر في الجسم
 وبين ذلك فالذات اعم من كل من هذه الثلاثة اذ تقول او هو وجوده وجسم ذات وليس
 كل ذات جرم او جوهر او جساما فبعضها لذات جرم او جوهر وحده كذات الحادثة
 والجوهر الفرد وبعضها لذات ليس جرم او جوهر ولا جساما كذات الله جل وعز
 القدسية المنزهة عن المثلثة لخواصه وبالجملة على هذه ذات او لا تنفع بعضهم
 مستلذا لعدم وروده في الكتاب والمستلذا واجازه اخرون ولا اعلم لهم مستلذا
 في ذلك . ويكون عرضا لا عبرة بالعرض لكونه احصى والصفة اعم لان يثبت
 لاخص يستلزم ثبوت اعم بخلاف العكس فنقول كل عرض صفة وليس كل صفة
 عرضا فبعض الصفة عرض كصفاتنا الحادثة وبعض لصفة ليس عرضا كصفات
 الله تعالى فان قلت المعارف قايمة بالجرم لا يتغير زمانها وبالله يجرد بها الله تعالى
 في الجرم بليانها او يتغير الله اعراضا سلمها في الجواب انه الله تعالى يتغير اما لها
 بنفسه انعدامها في الزمان الثاني يتغير العرض الثاني مما لا يخلو ولا يجرد بها
 ما يبان للزوم وجود الشيء حال عدمه وايضا لوجودها باعيانها للزم عليه خلو الجرم
 من العرض وقيام العرض بنفسه في الزمان الثاني فلا يعقل عادة الى الزمان الثاني
 وذلك في كل شيء الا ان يتغير الله اما الله لا يتغير في الزمان الثاني او مع
 الجاهل اذ هو موجه عطف خاص على عام لانه يلزم من كونه له جهة ان يكون في
 جهة قال ابن عبد البر لا يمكن مقتضى الجهة لا يكون قديما القوي بكونه من العادة
 وابن حجر جرد في غيرهما ناكوا او يتصرف بالاعراض في الافعال المعرف
 بالغير المعجزة لا الهللة جمع عرض والعرض لغة الى غلبة الشيء وانما ذكر الاعراض
 حذرا من الغلبة في الاعراض بالهيلة قصد المبالغة في ثبوتها حذرا من خصوصها
 فترى ان من الغداع هو الغداع عبارة عن كون الجسم لا يتماثل ولا يبينهما
 باس وجسمية لا جرم مستحيلة في حق الله تعالى كذا في تلك الجرم
 كشيء وهي التي يكون بينها انما كل ويستحيل تماثلها وشفا في الاجسام
 النورية التي يجوز تماثلها كاجسام الملاكية والارواح ودليل جواز تماثل
 اجسام النورية قوله تعالى عليه وسلم انه لا يدرك مثله فذلك ان يكون فيكون

كانت

كما نقا . ان في عبارة عن كل مدود متخرف والجسم عبارة عن مدود مستخرف في كل
 الحقيقة وعليه فاما ان جرم ان قيل عليها جرم واحد وهل انما لا اجرام
 جرم او عرض خلاف والمعتقد انه جرم بدليل ان كل يوصف به الجرم بوصفه انما
 انما يوصف الجرم بالطول او القصر او الزيادة او النقص بوصف الطول كما يوصف
 او القصر او الزيادة او النقص بدليل مساهمة في نفسها الاول والثاني ك
 وينصف الجرم بالحركة او السكون وبانه يتقوم بنفسه والظل كذلك الى غير ذلك
 ان الحركة انتقال جرم من جبر الى جبر والسكون ثبوت الجرم او عدم حركته وليس لكل
 عرضا لثقتان او صفة العرض فيه اذ العرض لا يتقوم بنفسه وانما يقيم بنفسه
 والعرض لا يثبت زمانين والظل يثبت زمانين فاكثر لتغير هذا ان الظل يثبت عليه
 جرم ولا يقال عليه عرض وانظر ما حقيقة الظل . وكذا يستحيل عليه مع ما يستلزم
 مما ذكرته لخواصه . فاعلم ان انواع جهات الى ثلثة عشرة ذكرنا منها ثمانية وترك
 اثني عشر وبما ان يكون محاذيا للجرم او مستويا في خياله والحاذة عبارة عن قريب
 شيء من الشيء وذلك لا يخلو اما ان يكون قريبا اتصال او اتصال وكل منهما حال
 في جهة ثالثة فان قيل لك ان الله معك فضل حيث نامت له وهو قريب من غير اتصال
 جبر من غير اتصال لان الاتصال والاتصال يستلزمان المسافة والمسافة
 في حق الله محالة لانها من خواص الاجرام والجرمية في جهة مع كونه كائنا بوضعية الجبر
 حادثة الوهم التي تحفظ صور المحسوسات بعد انتقالها من المحسوس المشتركة في ثبوتها
 عليه والصور ههنا ما يمكن ادراكه واقتناصه باحد الحواس الخمس بضرورة ووجه
 سبحانه وتعالى يستحيل عليه ان يكون صور في مرتبة في جبر الجرم وفي رتبة
 والمراد بالذهن العقل وتبيل الذهن العقل والتفكر في العقليات بالحواس العقلية
 بنفسه اعلم ان الحواس التي هي الام لا ادراك . بنفس دون الجسم عشرة خمسة
 طاهرة وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس وخمسة باطنة وهي المحسوس
 المشترك والخيال والوهم والحافظة والمعرفة والخيال والحافظة خزانة
 المحسوس والوهم والخاصة . وهي مستقرة تدرك وتقتنع ببعض ما في الخيال من
 الصور وبعض وتفصل عنه وبالحس الطاهرة قال الزين في رتبة

الفلاسفة والحكام دون اهل السنة ولكن لا يصح اعتقادهم وبقي عليك معرفة
 ترميمه ورسم كل حاشية من تلك الحواشي العشرة لغة وعرفا وحمل كل واخرة منه
 ولا ينصف يا صغير ولا بالكبراي لا يقال له انه صغير ولا كبير بمعنى كبير الاجزا
 ولا تقدره انكبير السعال لكن هذا المعنى ما اطلقه الاكبر عليه فبمعنى الكبر
 ومعنى كونه واحدا في ذاته وصفاته وافعاله انه لا ملل له بحاله ومعال في
 لذاته ولا في الصفات ولا في الاضائي وان ذاته ليست مركبة من اجزاء وان كل صفة
 من صفاته ذاته العاقبة بها لا يقوم بذاته صفة اخرى مللها فبمعنى ان يكون تعالى
 قادرا بقدرته واحدة وعالميا بعلم واحد وهكذا سائر صفاته الذاتية ولا للملك
 في القطع بعلمه لا اثر لظنهم في السمع ولا للمري في الموي او السطافة ولا للشار
 في الاحراق ولا لتخمين ونفخ الطعام ولا للثوب ولا للنجار في السراويل والخر
 والبرد ولا للشجر في نخله الشمس وسائر الكواكب في الضوء ولا للسكين في القطع
 ولا للماء البارد في كسر قوة حرارة ما يجره حار كما لا اثر للماء في كسر قوة بارده
 على هذا الكمال جري الله تعالى عاده ان يوجد عنده شيئا من الاشياء انظر لوسطه
 ههنا والنجار امر وجودي في العلم تغذو بمحاولة ما يمكن ايجاده وخدم القدرة على
 شئ لا يتعلو الجواب وجودي فالقيام حال القيام عاجز عن القيام لا من القوة
 ومن عاجز عن القعود لا عن القيام وقيل يتعلق بالعدم وعليه فالزمن عاجز
 من القيام ورجح في كل من العجز ومنعقة بخلاف بالوجودية والعدمية وهذا كله
 من موهبة القاييم بذاته وانما العجز المستحيل في المعاني للصفة الوجودية
 التي هي لعدمية الارلية القايمة بذاته فلم يدخل الوجود ولم يلبس حليته وكذا
 حليته لم يلبس فيات وهي الكراهية بتخصيف اليان اذ يتعالى بان يقع في تلك
 سالا برهجة قولنا في نظره جري شوقه على الهادي بعد ان ذكره كماله ما طوله وحياله ان يفتق
 اية اهل السنة اخبرنا في لغة مع بعض اية المعتزلة فيما خلقوا للمعتزلة قال سبحانه من نوره
 من انوارنا ان السني سحر من لا يقع في تلك الاما بساقتا للمعتزلة ان يسار بسا
 ان يعنى فقال السني يعنى ربنا فمقال المعتزلة ربنا ان معني مدري وفني
 على بالبره اهل ام اساقا قال السني ان كان منعك ما يملك فقد اساقا ان
 منعك

رانا منك ما يولد فانه يختص رحمة من يسا فانقطع المعتزلة عن المناظر
 في ايها اليوم وحصول من وجه اقول بين متعلق الامر والارادة الواجب بينهما
 تسبها اذ الامر والارادة متباينان حقيقة وتعلقا اذ تعلق الامر بتعلق دلالة
 وتعلق الامر بالارادة تعلق بتخصيص الحقيقة غير الحقيقة فلم يبق الا ان تكون السنة
 بين المتعلقين الداخلي تحت الممكن وبما المتأثر به والمواد في جهة ان في ان
 الموت بالفعل ببيان النبي وما بعينه قبيال عليه ما موربه مراد وينفرد ما موربه
 ببيان من علم الله انه لا يومن ببيان ابي جهل ولهب فانه يقال ما موربه فقط
 ولا يقال انه مراد وينفرد المراد عن المتأثر به بكترا الكافر ومعصية العاصي
 بحرمة او كرهة وعرف ذلك بالحاج فان ذلك يقال عليه مراد ولا يقال عليه ما موربه
 به ان الله لا يامر بالمعصية ولا ينهايها لانه الكفر ما اذا لم يتعلق الامر والارادة
 بالشيء فليس يمكن الكفر بالمعصية والملائكة فانه لا يقال عليه ما موربه ولا مراد له
 وحيث لم يمت تحت هذه من المتعلقين ولم يكن من افرادها لم يكن له تعلق به فممكن
 متقابلا مستحيل عليه وبهذا تعلم ان متعلق الامر والارادة خفي من الممكن
 والممكن اعم منه لشمول الممكن اذ في ما يشمله هذا المتعلق من الماصد فالتلذذ
 اعني ماصدق الاجتماع وما صديق ما تفرد وانقراده عنه بصدقه على الكفر ومعصية
 ربح فالممكن يقال على اربعة انواع ممكن ما موربه مراد وممكن لا ولا ممكن ما موربه
 غير مراد وممكن مراد غير ما موربه وان متعلق الامر والارادة يقال على ثلاثة انواع
 فقط وهي ما خلا الثاني من الا انواع الاربعة ولم ار من فهم هذا الا انهم من كل من هذا
 هذا الفن على هذه المسئلة فتدبره وقد يامر ولا يريد اعترض بعض المعتزلة
 هذا القسم الذي له بان كيف انه يعنى الله يامر بما لا يريد وجيب بان ذلك غير مستحسن
 ولا مستحيل وقد قال العلامة المازري مد ظله اهل السنة ان الله تبارك وتعالى اراد ان
 الموت وكفر الكافر لو اراد من الكافر ان لا يامن يعنى لو قدر عليه لوقع ذلك هل
 الاعتزال بل راد من الجميع انما انما فاجاب الموت واستمع الكافر فلهو العاقبة بل الشا
 منهم راوا ان مراد الشرع هو مراد الكافر لا يعنى ان يريد ان يامر الله بالامر
 راجاب اهل السنة بان مراد الشرع هو في حق الخلق في حق الخلق فانه منعك

ما يعلم بالبرهان والمسوغات والمذوقات والمضمومات والملموسات والابدي
موقوتين من الضروري الا انه مقيترة باحد الطرفين وهو العلم باستحالة
استحالة اجتماع الصفة وان الشئ الواحد لا يكون قدرا واحدا ووجوده
في زمن واحد وان لا واسطة بين الاشياء والنفوس والنفوس حادثة بتعلق
المنظور فيه وهو على تسميات علم يحصل بانرا النظر في الاتصالي وعلم يحصل بتدبير
النظر في الذي لا يحصل الا بانرا النظر لا يكون بالاسباب المعقدة وان الذي يحصل
بتدبير النظر تارة يكون كسبا وتارة يكون ضرورة ثم من الجاهل في شرح
والصلاح والاصح للمحقق في قال في شرح الوصل مراده بالصلاح ما هذه نسبا
وبالاصح ما هذه صلاح الا انه دونه قال انك قدس سره اذ لو وجب عليه فعل
الصلاح والاصح لمخلق كما نقوله المفترقة ما وقعت محنة وبناء واخرى ولما وقع
تكاليف بالمر ولا يفي ذلك باطل بالمشاهدة انه قال بعضهم ولا ينبغي ان مرادهم الاصح
بالنسبة الى الشخص لا بالنسبة الى الجمل من حيث الجمل كاديب الاله الفلانة
في مقام العالم ولذلك سأل الاشرف استاذنا ابا علي الحلي عن ثلاثة اخوة عاش
احدهم في الطاعة واحدهم في الكفر والخصية والآخر مات صغيرا فقال في باب الاول
ربما قال الثاني والثالث ولا يعاقب فقال الاشرف ان قال الثالث هل
لا امر شي ناصح وادخل الجنة كما دخل اخي المؤمن فاجابه الحلي بان الرب يقول كذا
نكروعت نفسي قد خلت النار فقال الاشرف في قال الثالث في باب لم يمتني
صغيرا حتى اعصى فادخل النار امنت احي فبنت الجاهل انه روية فكلوا فكلوا
دخل في النار ايمن افراد الممكن روية اكلت له في النار روية علي ما يليق به تعالى
من عجزية ولا جرمية ولا تجوز لانه تقع موجود وكل موجود يصح ان يربى بالبحر واستدعا
اروية لم يربى بالجنة والوقسط بين القرب جدا والبعد جدا اما ما عاين بينه
وليس الروية بالبعاد شعاع يتصل بالري حتى تتجبل روية حل وعلا سقى له
الا تعالي والشعاع به تقع اذ لو كانت الروية بالتصل شعاع لزم ان لا يري اري بال
مقدار حقيقة كيف ويكشف الراي لظن وادراك اصناف ذاته اصنافا لا حصر
بميت تقطع انه لا يمكن ان يتصل شعاع يتصل منه بشي منه والروية عند اهل الحق

لا تستدري

لا تستدري جهة ولا مقابلة ولا تستدري مطلقا بل تقترن به وليست باستدرا لا شدة
ولا لا يبع منها قرب ولا بعد منظران ولا تخالف كسبيات في سوسي ودليل حدود العلم
بسبق العلم تجمع على عوام بكسر اللام كمن يفتح الشئ وخواتم كسر الشئ وكسر كان
على هذا الوزن يكون بوزنه مفتوحا وجمعه مكسورا شرح به بعق شرح الفقه
البرهان هو واحد في اقول البرهان مشتق من البره الذي هو تقطير دات البرهان يقول
برهت اهودا في تقطيرة ولا شك ان البرهان يقتضيه حجة انهم وبخه وقيل مشتق من البر
الذي هو البرهان لانه البرهان يقولون امرة برهان اي يبينوا ولا شك ان البرهان يبين
وبصية من الجمل وقيل مشتق من البرهنة التي هي البينة ولا شك ان البرهان سبب في علي
سامو عليه ويظهر و البرهان والدليل بمعنى واحد علي لقول سترادتها وامل نقول سببنا
فان البرهان اخذ والدليل اعم وسببنا ان نقول البرهان بسترادتها ثلاثة شروط وهي ان
يكون مركبا ففقت متعلبا خلافا للدليل لانه يكون مركبا وغير مركب ويكون تصعبا وحنفا
وعليا وينبغي ان لا ينبغي ان قال ايمن ويقال هذا الدليل ونفس الدليل وجهه ان يدل
الذي يدل عليه الدليل فانه يدل على العالم ونفس الدليل حذو وجه الدليل فاستدرا
والوجه الذي يدل منه الدليل قوله لانه لو لم يكن له حجة في انما اعلم ان حجة السقدمة
التي هي نوع من نوعي مطلقا حجة تقابل حجة النوع وهي البرهان والجمل في الحجة
والشعور السقدمة ودليل كسر كما قال النيزي علي وذلك لانه لا يخلوا اما ان يكون
مفيدا او غير مفيد فان كان غير مفيد فهو عبث ولا فائدة به وان كان مفيدا لا يخلوا اما
ان يكون التصديق او لا غير التصديق فان كان مفيدا لغير التصديق كالتجسس والتجسس
سمى في كسر وان كان مفيدا للتصديق لا يخلوا اما ان يكون تصديقا جازما او غير جازم
فان كان تصديقا غير جازم سمي في الخطا وان كان تصديقا جازما لا يخلوا اما ان يكون
كون ذلك التصديق حقا او لا يتبعي فان لم يتبعي لا يخلوا اما ان يعرف به علم الناس
والعلم الحكم ودفعه لانه سمي بذلك جدا اما ان لا يعرف به علم الناس سمي بذلك
مستأنة وان اعتبره كذا التصديق حقا سمي بذلك جازما وان لم يعتبر كونه حقا سمي بذلك
ولا يرايد على ذلك انه وجهه ليعني في انما يعرف به علم الناس وانما يعرف به علم الناس
وتسمي الامارة ايمن والمناظرة ودليل كسر فيها ما وان يقال حجة العقلية في كسر

اما ان تتركب من مقدمات قطعية او مقدمات قطعية باخرها فان
تركب من مقدمات قطعية غير قطعية فان تركب من مقدمات قطعية غير قطعية
خطا به وماره وان كانتا شبيهة باحداهما فهي فيك مغالطة آت من سرخ كاسي
لا من مقدمات يقينية وفي كلام غيره يقينية واليقينية مستتر قيام
البيان وتسمي بديهيات وهي ما يجوز به العقل بغير تصور طريقه كقولك الواحد
منه الاثنان فحصل اليقين به باول وملة يعني اول ما يهبط به الانسان يحصل
به اليقين بل ان لم يكن كذلك العقل اعلم من الحس وشاهدات وتسمى الحسيات وهي ما يجوز
به العقل بواسطة الحس كقولك الشمس مشرقة والشمس باردة وتجربيات وهي ما يجوز
به العقل بواسطة الحس كقولك الشمس مشرقة والشمس باردة وتجربيات وهي ما يجوز
كقولك شرايب السحابين والسقوف يسهل كسر او يسكنها هذا احتمال يقين
بالفجوة وحده سيات وهي ما يجوز به العقل بتجريب دون توثيق التجربيات مع معاني
القران كقولك نور القمر يستفاد من نور الشمس وهذا حصل به سفين التجريب يعني
ان الانسان يجهل في نفسه حتى يحصل له اليقين كما تقول العامة حصل له اليقين
بالتجريب وهو حسن عند اهل العلم ومتواترات وهي ما يجوز به العقل من صحة
حسن السمع والابصار في الذهن وذلك ان يجهل عن محسوس يكن وقرينه كقولك
مهر سول الله اذ في الرسالة ذكرت المعجزة على يده وهذا حصل له اليقين بانوارات
وتعنايات سيات وهي ما يجوز به العقل بواسطة حاض يقين بها كقولك
لا ربه منقمة بمساويي وكل منقسم بمساويي فهو زوج بينج الاربعة زوج هذا
حصل به يقين بواسطة حاض في الذهن وهو لا يشك به بمساويي هذا في تعدد سيات
غير اعداد تنقسم برؤية صليها موسى بشهادة ابراهيم واصلها موسى بنو جبريل
بعضة اذ المعصوم لا يطلب مستحيل ولا واجبا بينج اروي اجازة وال في الرويا
لعمد راجعود روية موسى وامثال الله مع وركات روية موسى مع واجبة
او مستحبة ما صليها موسى عليه الصلاة والسلام يقينية احترازه من
نفسية كما اذنت هذا قوله اي العباس الحرسى وكل قول اي العباس الحرسى بينج
هذا حق وهو ظني لان العباس ليس بمعصوم وان كانا وليا وهذا كله انما است

البرهان من مقدمات فقط اما ان كان من مقدمات ثلاث مقدمات او اربع
فقد يكون الاقطعية سال ذلك لساخاخذ من احمية وكل حد من احسية
هو سارق وكل سارق تقطع بين بدالة والرق والسارقة فاقطعوا ايديهم
هذا البرهان مركب من اربعة مقدمات قطعية وهي من سرخ كاسي من الحس
بغير البرهان فلو لم يكن قديما لكان حادنا في قوله انه يلزم من يقين
اللازم في سوزومه ويترتب على معرفة هذا لاعتباط معرفة ما يرد عليك من مثله
فكذلك لو لم يكن قديما لكان حادنا في وايعنا انما صدر بولم يلزم وما صدر باللام
لازم وقوله لو لم يكن قديما ملزم وقوله لكان حادنا لازم وببانه لا يلزم ان استلزام
لا يجوز اما ان يكون قديما او حادنا فاذا استلزم كونه حادنا وهو اللازم استلزم كونه
قديما كونه قديما وهو الملزم ولم يصرح بنفي اللازم بكونه معصوما من كونه وسلكه كونه
سار في سار حاسياتي من اسالة كقولك لو لم يكن باقيام يكن كونه قديما
لما سبق تقدم كونه اقبيا محال فوجب ان يكون باقبيا من القوا بعد العقلية المجمع عليه
من جميع الزف ان سالت في القدم استحالة عليه القدم او سرخ غيبا لو كان
ان بجملة القدم قول انما قال لو امكن ولم يقل لو حقه قبل امكن لنفي ما يتوهم من انه
لو قال لو حقه اعدم لانتم على القدم تقوم ان امكانه في القدم قبل حصوله لا يمكن
من تقدم وترجبه ذلك ظاهر ويؤخذ مما سياتي يكون وجوده حق يصير جازيا بين
المكذبة بينا مقدم والنت في الشرطية وشارة الى ان اللازم ليس ببائلا لانه واستحقاق
كون الوجود جازيا او كون الجازي لا يكون لاحادنا واولى والجازي لا يكون وجوده لا
حادنا ان قلت لم يقل والجازي لا يكون لاحادنا باسقاط لفظ وجوده فسادا
ذلك لعل كلاله على ان كل جازي حاد ولا يصح ذلك ولا ثبت احدون من حصول في
وجوده واما الجازي الذي لم يرد منه وقوله كايان اي يجب واولى جعل مثلا ووجوده في
تسمية الحس خارجا وجعل من ذمب فليست حادنا وكونا جازية وعلى هذا فليس
حادنا وكل من الجازي لم يكن محسوسا في بيزم من روية بخوايات اي هذا لا يتحقق
الارادة بوقوله فانه بيان عليه جازي وممكن ولا يقال حادنا لعدم وقوله في الوجود اي روية
دولة الذهني لا يقول به اهل السنة فافهم كيف وقد سبق استفهام على وجه

لاستبعاد مستوجب بالتعجب وانكاره المقصود من الاستثناء (انما في التعجب
 عنه واسايرها من وجوبه في القوة لا في الوجود فلا يلزم من شيئا منها ان
 استثنى ان كثر شرطية وطوبى استثنائية واقيم مقامها جلة في ذلك الحال
 والاصل كونه ليس بمحدث فلا يماثل شيئا منها واسارة الى قياس اقتران مركب من شرطية
 وجلية وهي قوله وذلك في الوجود والاشارة كونه حادثا وعلى هذا فليس يمكن كل ما بعد التقدم
 من ان هذه الاشارة الى قياس استثنائي كما انما به بعضهم ثاوي لان كل سبيل
 بيان للملازمة بيني التقدم واليك في شرطية هذا القياس وهو قوله لو ما كل شيئا منها
 كان حادثا ثاوي فانه لو احكم الى كل ما كان صفة اشارة الى قياس استثنائي
 مركب من شرطية متصلة من كونه واستثنائية مطلوبة لم يدر ما يقوم مقامها من علمها
 استثنائي فيها فنحن انما في نتيجة تفصيل التقدم ثاوي للزوم في اشارة
 الى بيان اللزوم بيني التقدم واليك في الشرطية المذكورة ولا يمكن ان شرطية الوجود
 لانه وظاهر هذا الدليل ان ينفرد ان يكون معه شريك ما لا له في لوجبه لكنه عند ان
 يصلح لاثبات الثلاثة اما اثبات وحدة الذات ووحدة الصدق ووحدة الافعال
 بمعنى انكم المتصل فلهذا لو تركبت من جزئية فافكرت كانت صفة العقل المتصلة
 بالمكن اما بكل منها او بجزءها وكلما قيل في لزوم العزم واما وحدة الصفات بمعنى ان
 متصلها فانه يجب لها عموم التعلق كما انما في الوجود واليقول ويبرهن ذلك انه قد
 تقرر بان عموم التعلق قدرته وادارته وحق توقعه وقت للزوم الجزئية في عدم الفعل
 هذا ما يقوله بيزر هذا المقام وليسا بل قد خفي على اقوام وهذا ابرق ان قوله لمهم
 في الشرع فلو كان ثم موجود في رعاية الظاهر وقولنا بعد تفصيل وجوب وحدانية
 شرطنا بل وعز في ذاته وفي صفاته وفي افعاله نظير ما تضمنه الدليل بالثبات في ثبات
 يعرف كلام وانما له لعل المراد والمقام ثاوي عند تعلق تملك القدرة في
 هذا اشارة الى بركان التوارد وايضا ان الالهي اذا اراد ان ييجاد مقدريين
 فوقعه ان كانت بحد كل واحد منها لزم ما ذكره ان كان بقدرة احد ما لزم الترجيح
 بلامرجح لان مقتضى التقديرية ذات الاله ونعمته وريية لم يكن فتنية المكلفات والالهي
 للزوم على السوية من غير رجحان فلهذا لم يجوز ان يقع مثل هذا المقدر وشروره

الحال ان يفرق بينهما جميعا لا بكل منهما بل في الحال انما نقول الاول باطل للزوم مجزئ
 ولان الثاني من وقوعه باحد مما ليس لا وقوعه بالآخر بل في عدم وقوعه بها عدم
 وقوعه باحد مما وكذا الثاني لان العزم استقل كل منهما في نفسه ولا يردده
 ثاوي فيما ينفصل كالجوهر الذي فيهما لا يقبل الانقسام الذي هو انقسام
 بوجه ما لا فعلا ولا دوما ولا في لا يدخل كما انكسر لصلابة ولا قطع لصفه واما
 لعزم الزوم عن تميز طرفه ولا في من العقل مطابقا للمواقع اذ العقل يفرق بين الحكم
 الانقسام لاستثنائه انقسام ما لا ينفصل في نفس الامر واما العقل قد يفرق
 الحال والفرق بين الزوم وعن العقل ان الثاني لا يتوقف في نسبة بل يحد
 على تنقسم بعد تقسيم من غير انما فيجب وقوة عقده بخلاف الاول الذي هو لزوم
 فانه يتوقف في النسبة انه لا يدركه الماهية الحزنية المتأداة سرع خوس
 وبلا يدركه الحواس لا يدركه ثاوي وذلك يستلزم استحالة حوله ووجه
 الحول في الاشارة الاولى الى ان تقدم من بركات التام والمانية الى استلزم
 الاستحالة المفهوم من يستلزم قال بعضهم فان قلت لم لا يجوز ان ينقسم العالم
 بينهما فتبين فيكون احدهما قادرا على احد القسمين والآخر لا جزئيا بل في
 والجواب انه قد تقرر قبل استحالة التام في مقدرة ذات الله تعالى واما في تفصيل
 هذا الزوم الذي ذكر في السؤال راجع الكبري وبهذا تفرق في مراد الله تعالى
 بركان التام في بركان التطار واما الحاشية رايه بقوله في لو كان فيها الاله
 الاله لنفسه ثاوي وقدره انه لو امكن التعدد لا يمكن التام بريد احدهما حركة زيدا والآخر
 سكونه ولو امكن التام لا يمكن احدهما المتعدي بذاته اعني اجتماع الصدين في محل واحد
 الالهي والحقائق المتعدي لذاته محال لتحقيقه وليس هذا الدليل استلزاما خلافا
 للسحر على العقاب في الشبهة لا تطرح حواسيه وعبارة السنوسي في التبرير وهذا
 الدليل بعينه اعني دليل التام يستدل به في لوجده فدون انما لا يبر
 مقدرة الاله في نفسه بل مقارنة لها فاما قدنا بوجوب قدره مقارنة لافعال الكسبي
 الصاء لا تافرها فيها ما يجده من الفرق الضروري بين حركة الماصطبر وحركة الاختيار
 وعن تعلق القدرة كادارة بالقدرة ومقارنته له في محلها من غير تأثير غير اهل السنة

أجل سنة بالنسبة وهو متعلق بالكلية الشرعية فمتل إذا مذهب الجبرية وهو
نحو القدرية الخاءثة ما فيه من حيل الضرورية ومذهب القدرية وهو كون كسب الخلق
أخبار نفسه على وفق إرادته بصدق. نبي خلق الله تعالى إلهما ذكره ثم قد يذكر الخلق
أن العبد مجبور في قائله مختاراً باختصار وأما برهان وجوب انتماء
ما سطره والأزمنة في المربعة اعترض على هذا الدليل بأنه لا يبيد إلا أن المحدثات
سوحه وأما اثبات هذه الصفات الأربع النبوتية له في زيادة بها على المذاهب كما
هو المذهب فلا فقد انكره الفلاسفة وذهبوا إليه لأنه لا يوصف إلا بالسلوك كما هو
قد الشئ أقدر جمع الشئ من الصفات الأربع في برهان واحد بخلاف المذهب
اللازم على كل واحد منها وهو في وجوده في المحدثات وتوقف وجود المحدثات
عليها لا يختص بها بتوقف وجود المحدثات عليها فيتمتع على الوجه الأول وهو اتحاد
نفسها في اللازم أو ما يسمونه وأما برهان وجوب السمع له مع والبصر والكلام والكتابة
والسنة والجماع فيقال العلامة الخفية في شرحه على هذه النكات كمثل أن يكون الشئ
مطلق البرهان متاعاً على دليل على سبيل الجواز عدم التركيب وكونه نقلياً والبرهان
لا يكون الاعتقالي مركباً قطعيّاً والعلاقة بينهما إفادة الدليل لقصي ما يفيد البرهان
ويحتمل أن يكون اشاري الدليل المركب وأطبق عليه البرهان حقيقة ونقطة أن يقال
الصفات التي هي السمع والبصر والكلام والكتابة والسنة والجماع وكلها
والمعنى ثبوتها في السنة والجماع وهو واجب له في هذه الصفات واجبة له
في الصفات يظهر من نصوص الكتاب والسنة والجماع والبرهان والبرهان ثبوتها القطع
لما له عليه الكتاب والسنة والجماع وإتي بالدليل العقلي وهو قوله وما يصف
بأنه فتوى له ليل التخلي وأخره عنه لضعفه بيان. فلا ريب أن القائل بنفسه
لا يخلو عنه أو عن سئلته أو عن صفه بيان الاستثنائية لفقد الجماع على ترتيبه
مع من الصفات. فالكتاب والسنة والجماع قبلها والبرهان والبرهان بالجماع
لأن في الاستدلال بالكتاب والسنة شبه المتضادة هكذا لبعضهم وكان مراده
بشبه المتضادة هو استدلاله على نفسه ولكن لو سلم من ظاهر بالنسبة للكتاب
وكن لا نسلم ذلك لأن الاستدلال به هو ما يلاحظ في رتبة مستند عليه هو اللاحقة

القدسية

القدسية القدسية بذاته تع ولم يتقد الدليل والمألوله حتى يلزم المصادمة بالهسته لا
بالشيء على نفسه. الله تعالى وأيضاً لو لم يتقدم بالمتصف باصداقاً في بيانه
اللاحقة أن كل حجة كما بل صفة لا يخلو من المتصاف بها أو صفتها
وصفة المتصاف إلا حجة بها في الحياة أو امر لازم لها الحياة فيلزم قبوله انصافه
بما أو ما وي. والسنة آحادية رسولية من المحدثات قوله صلى الله عليه وسلم
لأناس حين جاز عليهم فوجدتم يستقون ويدعون الله جهراً أي الناس أو أربعا
على انفسكم أي أهلوا فانكم لا تدعون الله ولا هم ولا أبكم ولا غيايا وناذرون
من توسيع بصيرتكم وهو معكم أيها كنتم الله من شرح بما يعني وذلك لخص
يعني وهو لا يليق بالمعبود بل هو محال عليه كما ذكره الله تعالى أنه تعالى وتعالى جنتنا
براهيم على قومه وقد ألزم عليه الصلاة والسلام إياه بحجة بقوله يا آباة لا تسجد
سألا يسبح وأما بصرفه فإذ أن عدمها تنص لا يليق بالمعبود ولا يلزم من قدمها قدم
المسجوعات والمبصرات كما لا يلزم من قدم العلم قدم المعلومات لأنها صفة قدسية
بجدة الله تع تعلقاً بالمحدثات ولا يقال جميع بصيرتكم يعلم لأنه لا يلزم منه كما قال
بن بطال التسوية بالعلم الذي يعلم أن في السماء مبصرات لا يراها وبالمعنى الذي
يعلم أن في السماء أصواتاً لا يسمعها فقد صح أن سمعاً وبصيراً بمعنى يعلم ويعلم
الاشياء بعلم القديم الذي لا يحد فلا لا يوجب عليه تع شيء منها كما
أقول لوها دخلت على شئتين فتصيرهما الاستثنائية منفيتين فتقول فيه
فوجدت استناع لا متناع تلك حقيقة حقيقة واجبة أو مستحيل. تع يعني
وذلك محال لأنه قلب احتياقي قال مجاهي في شرحه قلب احتياقي في انقلاب كذا يق
محال فمنه من الحيز واجبا ومستحلاً محال أما الدليل على استحالة قلب كذا يق
فإن القلب إذا كان واجبا لم يلزم أن لا يتصف بذات بالصفة التي تقوم كثر من
رسان واحد ويلزم تبدلها لوجوبه وإذا كان جاز لم يلزم اقتضائه أي فاعلم بخصه
والحال التي هي الحقيقة لا تكون مفعولة إذا لا توصف بالوجود ولا بعدمه إذا لم يخصص
بالوجود إنما كان معدوماً قبل الوجود ولا يخصص بعدمه لا ما كان موجوداً بعد
عدمه. وأما الرسول في حقه فيمكن ما يجب في حق الأشياء غير الرسول لقول

ما تراه في الامور حيث ان معرفة الحق مستلزم معرفة الامر اما على القول
بقدم الترادف فيجب عنه بان معرفة الحق مستلزم معرفة الامر ما وحي
مع تفرق قول الشهاب الراسل في شره على الزيد يجب على الكلف اعتماد ان الله تعالى
يرسل الرسل الى البشر مبشرين طاهل الامان والطاعة بالتوابع والجنات
ومذنبين طاهل الكفر والعصيان بالعقاب والنار يتبليغ الرسالة وبيان ما ازر
اليهم ما يحتاجون اليه من امر الدين والدنيا ولا قامة حجة الله تعالى على خلقه قال
الله تعالى ولو اننا اهلكناهم بعد ان بعثنا لولا ربنا لو انزلنا رسولا
فستبعوا ما نزل من قبل ان نزل ونخزيه وقال تعالى رسلا مبشرين ومذنبين لئلا
يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وبدونهم لا يمكن الوصول الى الله تعالى ولا يفتح لك
الطريق اليه لان العقل لا يستقل باذراك العقل بالحكام الشرعية واحوال الدنيا
الله تعالى في الخلاف في النبي والرسول تراه في عمومها وخصوصا وقع الخلاف في
النبوة والرسالة هل هما صفتان قائمتان بالذات كما تعلم والارادة وليس
بصفتين ذات قال ابن عارفي شرح جمع الجوامع النبوة والرسالة ليستا بصفتين
ذاتيتين بل هما عبارة عن افعال خطاب الله تعالى بالنبي والرسول كقولنا في انكم
الشرعانية ليس وصفا ذاتيا في الشيء وفعل كقولنا بل عبارة عن خطاب الشارع
فيه بانه حلال او حرام وحالته الكرامة والمعتزلة في ذلك وقالوا هما صفتان
قائمان بذات النبي والرسول بناء على قاعدة التحسين والتفويض او في التواجب
ثم ان النبوة والرسالة ليستا ذاتيتين للنبي بل ليستا جزءا منه لا سيما لما هيته
لا يتكلم عنده ولا وصف ذاتي ولا وصف لازمي للذات بحيث لا ينفك عنده حتى كان
لما هيته مركبة منه ومن غيره من الذاتيات بل تخصيص الله تعالى اياه بذلك خلافا للكرامة
الله تعالى اصداد هذه الصفات كما مراد بالصفاتها عند الغوري واما باعتبار
المصطلح في نقايص لصدق حقيقة النبيين عليها فالكذب نقص الصدق
والنفاق نقص الامانة والفتن نقص التبليغ فان قلت الصدق نقص الصدق
والكذب مساو له فكيف يقال عليه نقص فقلت اطلاق النبيين عليها اما حقيقة
عننية عند المتكلمين دون المناطقة او مجاز عند مجازين في الاصطلاحين لا في القول

مستعين

انفتق على لانه افقط وعلى القول ببيان النفاض بين المفردات عند
المناطقة وان كان خلاف التحقيق عند من اذا التحقن عند من ان
التناقض لما يكون بين قضيتين وهو اختلافهما كفا لا كما وانما
الاجاب والسلب والكم التحلية والجبرية وهو الكذب والخيانة
في حديث كل حال يطبع عليها المؤمن بانه الكذب والخيانة قال الله
في السعارة انما يتجمل عليهم الجنون والخذام والبرص والفتنة والامراض
واما ما كان بسيدا (ابوب عليه الصلاة والسلام فليس بخدام وانما هو
دمايل واما قوله تعالى في حق محبي عليه السلام وسيدا او حضور انفسا
توجهه قربا كادح اي غير المنفرد والمطاول واما المسمى فليس
عليهم واما ما وقع ليعقوب عليه السلام فانما هو غشاة بل يصور
مع بقا بصره وجوده وقيل ضعف بصره وعلى كل من التواجب فالنقص موجود
وان كان مقطعا على الاول وضعيفا على الثاني وجود البصريات بل هي
اذ هي حقيقة عدم البصر عما سببه ان يكون بصيرا وحال ذلك في ذلك النقص
واما المثبات باقيا على حقيقة فلا يجوز وصف الانبياء به وما ورد من سوال
ذي الابد بن النبي صلى الله عليه وسلم حين في سلم في الرابعة من ركعتين بقوله اقمه
الصلاة فمكث خيرا يارسول الله لمحمد صلى الله عليه وسلم ولما انقضى ركب
الانبياء بالسجود او باللسان يعني السجود واما السجود لنبينا فحاز ان
في حقه بعد التبليغ لا قبله وحقيقة السجود ان زوال صورة النبي من الحاشية
والدركة معا وحقيقة السجود ان السجود من المدة تركه من الحاشية
وقد نظم بعضهم رسما والفرق بينهما في ثلاثة ابيات فقال
الفرق بين السجود والنسيان يخفى على البعض من الانبياء
قال اول الزايل عن مذكورة صورته مع البقا في حاشية
والثاني ما يزول عنها صوره فاحفظ هذا واسمها
رغمه ونحو الموضع السجود والحاشية كون كلا منهما لا يوردي الى نقص
بل البكاح نصيلة عظيمة وكثرته نصيلة مطلوبة وعدم القدرة

عليه نقض قال الذي في ثمة الشك فان قلنا كيف يكون النكاح وكذا
نقضه اي من النكاح وهو كذا في زكريا قد اثبت الله تعالى عليه بانه
كان حضورا اي لا قدرة له على النكاح وهذا نقض والنقض عليه محال
وكيف يثبت الله بالعجز عما بعد فضياله وهذا محال عليه السلام يثبت من
النساء ولو كان كما قررته لنكح فالحجاب ان ثمة الله تعالى على ما به كان حضور
اي كما قال بعضهم كان يهوى اي جانا عن النكاح او لا ذكر له بل قد انكر
هذا اذ اذق المشركين ونقاد العلم المحققين وقالوا هذه نقض
لا يثبت بغيرها الى الانبياء وانما معناه عصوم من الذنوب ان يات بها
الحضور بمعنى حضور كركوب بمعنى مركوب فكانه حضورا فوصفه على
هذا متعلق بالذنوب وقيل حضورا مانعا لنفسه من الشهوات فهو منسوبة
للبالغة الحجة وعليه المحصور بمعنى حاصر نفسه اي مانع نفسه كمنزلة
بمعنى ضارب فوصفه به على هذا متعلق بالنكاح وقيل الحضور من الشهوة
له في النساء والثاني احسن فنظير كذا من هذا ان عدم القدرة على النكاح
نقض وانما العتية في منع النفس منه مع وجود القدرة عليه وقيل النفس
عنه ومنعها منه مع توقرا لدرجة اما المجاهدة كعيسى او كفاية من استنسخ
كجبري بن زكريا عليها السلام فوجود القدرة عليه اولى ومنع النفس
فضيلة ثمانية زائدة على الفضيلة الاولى فلهذا اثبت الله عليه بالاثبت
ثالثت فالحق من هذا ان الحضور المعصوم من الذنوب او المانع نفسه
من شبهاتها ومن الشهوة له في النساء لا العادم القدرة على النكاح لان هذا
المعنى الرابع نقض لا يثبت وصفه بجبري به ولا الشك عليه نه في قولهم
بالاشكاد اي اتحاد اللاهوت المعبر عنه بالاقانيم الثلاثة التي هي الوجود
والحياة والعلم في الناسوت الذي هو ذات عيسى ويزعمون ان عيسى
نقل منه الحجر الشكري وانما الحجر الاثني هو ياتي به انظر التاوي
فلانه لو لم يبعده قوايح اسارة الى قياس استثنائي مركب من معنيين
كبري وصغري كما سنفسه مذكورة واستثنائية مطوية رقع فيها التاوي
ن يخرج المقدم وذلك ان نقول لو يبعده قوا لزم الكذب في خبره تعالى

من لم يلزم الكذب في خبره مع فينبج لو لم يبعده قوا وتلقى اثبات اي
اي فينبج قوا في جميع ما يلقوه من الله ثم واسا قبل تصديقه فثبت
الزوم الثاني للمقدم في الشرطية المستقلة الكبرى قال العلامة
المختار اذ دخلت لوقلي مني وثبتت كاهنا صيرت الاستثنائية مني
مشتتة والمثبت متيقنا فلو حرف وجود لا شتاع اي وجه صدق الرسل
اشتاع الكذب في خبره نه قال العلامة الحامون الاول ان الله
يدل للزوم الكذب للزوم عدم الصدق تاد بامع الله تعالى وان كان مودعي
العبارتين واحدا مع زيادة بالمجوزة في المعجزة مستتفة
من الامجاد الذي به اثبات المعجزات بل بعدم القدرة وقد استعار المحقق
لاظهار المعجز واستاد المعجزة الى ما يوسبب للاجواز مجازا على قولك
حورة معجزة وجعلها احتمالا وعلامة وعلى عليه حقيقة عروية لا محالة
لغوي ثالثا ينقل من الوصفية الى الاسمية او البالغة وحمت المعجزة
معجزة لتضمنها تعجزهم عن الاتيان مثلها قال الامام في الرسالة الشريفة
وتضمنها بذلك مجاز لان العجز يشيها والمعجزة في الحقيقة انما هو خالق
المعجزة وقد اختلف في الثاني في لفظ المعجزة وحقيقة فنقل الثاني والتمثل
من الوصفية الى الاسمية وفي الثاني في حقيقة الثانية والمباينة
كما في علامة ونسابة وصفين لذكر اما الثاني في الملائكة جمع بلاك
كثرا لجمع شمال فلثابت الجمع كما نص عليه الزمخشري في مشافه
واما الثاني في جميع الاعلام فهي اما الثانية في اللفظ والمعنى معا
فقط كما حجرة وطلحة واما الثانية في اللفظ والمعنى معا كما
وحدة حجة وفاطمة وعائشة واما الثاني في جميع الاوصاف فهي الثانية
والفرق معا ولهذا تسمى بالفرق والثاني الفارق قد دللنا على ذلك
كالتي في عالمه وعادة توصاية وصالحه وصغيره لا عجز واما الثانية
في فلاتة فهي الثانية لا الفرق وذلك لان فلاتة علم الموتى كما ان
فلاتة العلم المذكور والقاعدة ان ثمة الفرق لا دخل على الاعلام وانما
يدخل على الاوصاف وقيل الثاني فلاتة حجة من علم الموتى كما انما من

فيه فلا دلالة لها على شيء أصلاً لا تائباً ولا فرقاً ولا مبالغة ولا تعقلاً
فإنهم ذكروا أنه ينبغي أن لا يكون ذلك من غير أن يكون له معنى
زاد بعضهم يكون زمن التكليف يخرج ما يقع عند ظهور أسرار الساعة
في الأخرة وعند انتهاء التكليف الخوارق فإنه ليس بمعجزة تكون في زمن
تقص العادات وتغيير الرسوم وإنما قال امرؤ لم يقل شيء لشعر بل هو
الوجودي والعدي عدم إحراق النار لأبراهيم عليه السلام دون شيء
فأم جنى والتعريف مما هو صادق بكل وجودي وعدي وخارق وغير
خارق وخارق للعادة فصل يخرج غير الخارق ومفروق بالعدي الذي
يرطلب الخارق على صحة دعوى النبوة أو الرسالة فصل يخرج الخارق
للعادة الغير المفروق بالعدي كما لا ريب والكرامة ويكون زمن التكليف
فصل ثالث يخرج لما يكون في غير زمن التكليف لزمن أسرار الساعة
وكالآخرة مثلاً لو تحدى شخص زمن الأسرار بطلوع الشمس من مغربها
فطلعت كما تحدى في هذا الطلوع امرؤ خارق للعادة مفروق بالعدي
لأنه لا يقال عليه معجزة لأنه لم يكن في زمن التكليف وقيل في ذلك جميع
الخوارق زمن أسرار الساعة ذكرامة الأولياء الخ قال بعضهم
يرخذ ما من الكرامة من الخارق المفروق بالعلم والفرقة والطاعة
فإن أخذ الله من ولي جليل يخرج بالخارق المفروق بذلك ما لا يكون مفروقاً
فإنه ليس استعجاباً كما وقع لفرعون من الاستعداد لرجاء وكوكرامة
تكذيب الكذابين وكالآلة كما روي إن سبيلة الكذاب لعنه الله وأسمه
ثممة دعا لا عور ليقع عينه العور فقامت عينه المعجزة ويسمى مثل هذا
مهانة وقد نظرت الخوارق من قبل عوام المسلمين فخلصوا لهم من المعجزات
وتسمى معجزة تخص من هذا مع ما سبق أن الخارق للعادة كلي يقال على
سنة الشمام معجزة وأرهاص وكرامة واستدراج وإهانة ومعجزة
تدبير لو وقتنا مدعي النبوة وقوع الخارق بزمان يأتي مع ذلك فغير أنه
لا يقع منه تكليف من بعد اليه بالتراجع سرعة ما جزأ قل حصوله لا تقا
المصدق والمعلم به لأن لكل نوبين بالمحكوم وعلق التزامها بوقوع خارق
مع عدم إتمام الخوارق لا القاضى إلى بكونها بلا خلاف وبعد حمل الخلاف فيه
الخارق

لوسي دون الولد الخ في بنطق الجبل والميت فمضى كل تكذيبه
هل بعد معجزة تنظر إلى السبق المحدي به ولا بعد معجزة تنظر إلى التكذيب
فيها محل نظر انظر المواقف للتصديق والمقاصد للتعهد مع عدم المعارضة بأن
بأن لا يظهر مثل من ليس بعدي وأما من بني الخ لا مانع والإمان الذي هو
ولم تنزل منزلة التصديق فلا يتم لو كانوا يفعل بحرم المكروه بمواساة
إلى قياس استثنائي مركب من مقصود كبري مذخور واستثنائية صغيري
مطوية رفيع التالي فأنجح رفع المقدم وأما قوله لأن الله تعالى في بيان ٢٠
تالي المقدم في الشرطية المتصلة قال العلامة الفيض إذا دخلت
على شيتين صيرت الاستثنائية تنفيدين ولو خرج استناع لاسد
تقول في المثال قياس استنعت خيانتهم لاستناع انذارهم المحرم والمكروه
طاعة سوى ما ثبت اختصاصهم به أي فونه مقصور عليهم لا يتجاوز
لهم فالبا بعد الاختصاص داخل على المقصور عليهم كما هو المشايخ
في الاستئذان ٢٠ وماوي قد انكتمت تحبون الله فاستمعوني قال في
الآشارة الإلهية أحج به على وحرر أمنا بعة النبي صلى الله عليه وسلم
قوله وفعلوا وإنه من الوجوب لأنه جعل متابعتهم لازمة لمحبة الله عز وجل
ومحبة الله ولجنة ولازم الوجوب واجب فاتباع النبي صلى الله عليه وسلم
ثم اتباعه تارة بكونه بائناً لأموره واجتبابه بنبوته وتارة بكونه حقيقة في
فعل مثل ما فعل وترك مثل ما ترك وماوي رخصت وسعت كل شيء الخ
قال العلامة الطيبي قوله فخر قال عذابي أصيب به من أشايع الأنبياء
هذه الجواب وأرد على أسلوبكم وقوله رخصت وسعت كل شيء كالتمهيد
للمحباب والمجرب فساكنها الذين يتقون طلب موسى عليه السلام العز
والرحمة والمهنة في الدارين لنفسه ولأمنه خاصة بقوله وأكتب لك
وتعليقه بقوله أنا هدايا اليك فاجابه تعالى بأن تقبيل المطاق ليس
من الحكمة بل عذابي من شأنه أنه تابع لمشيئتي فإن أشك لو تعرضوا
لما اقتضت الحكمة تعذيبهم بأشده لا ينفعهم دعاؤكم لهم ورحمتي من شأنها
أن نعم الخلق صالحهم وطلأهم مؤمنهم وكأثرهم في تحصيلكم أشد تحجيركم

واسع قال وقوله نسألكم بما يقول لانه عليه السلام جعل العلة الوصف
بكونهم تائبين واجيبين من الذنوب اليه بقوله يا ههنا اليك ولا يمكن
الوصف كافيًا قرره وضم معه الوصف بالتقوى وبإدراك الزكاة والحيات
جميع الكتب المنزلة وسائر الآيات ومناجاة النبي الامي حبيبته صلوات الله
وسلامه عليه يعني الذي يوجب اختصاص الحيثي بمناجاة هذه الصفات
المتعددة لا التوبة مجردة وهو دليل قطعي اجامًا على محضته ثابت
المنسب ان يقول على محضته لان الكلام في وجوب الامانة للانبياء عليهم
الصلاة والسلام ولا حرم انهم معصومون من فعل الممنيات المتعلقة
بالجوارح التي هي الجوارح الباطنة كاللغو والفساد والكبر والرياء الى
غير ذلك والمتعلقة بالجوارح الظاهرة التي هي الاعضاء الظاهرة واما
واما الكبار فلا يلزم على انهم معصومون منها مطلقا في عهدا وسهوا
قبل النبوة وبعد ذلك في تنبيههم الوحي والسور واما الصفات
فاما بعد النبوة فالاصح انهم معصومون منها عهدا وفي السهوات والاصح
جوازها والحق الذي يقتضيه ونذير امه نفع به انهم معصومون من جميع
الباطني كبره وصغره بل وما ليس بمصيبة اصلا كالسكران والمباحات
يعلقون بحجج الشبهة بل الانبياء لا يكون افعالهم الاعلى التزبد والامتناع
والاستقامة وجب عليهم على طاعة الله تعالى والعبادة لغة واصطلاح
منه تقبالية تمنع من الخلق والفرق وقبل صفة توجب امتناع عصيان
موصوفها ومن ثم امتنع امتناع غير النبي والملك اذا الحكم بالامتناع
انا اولها لا لغيرها ورد بان تختص بالنبي والملك انا هو وجوب العفة
ولا يستغ حرمها لغيرها وقال بعضهم العفة هي المنع من الذنوب
مع عدم جواز الوقوع فيها واما الحفظ فهو المنع من الذنوب مع جواز
الوقوع في الانبياء معصومون وكذلك الملايكة والاوليا يحفظون قال
ابن عطية في تفسيره في الكلام على قوله تعالى ربنا واجعلنا مسلمين لك ومننا
ذريتنا امه مسلمة لك وانا مسلمنا سكتا وثبت علينا اقول انهم معصومون
من الجميع وذكر ما حاصل ان التوبة في قوله صلوات الله عليه ولم اني استغفر
الله واتوب اليه في اليوم سبعين مرة توبة تقوي برجوعه من كان الي

محال

كالسبب في ابر علمه واطلاعه على ما لم يكن اطلع عليه من قبل وفتر
وافق امام الحرمين الاستاذ على منع تصور المعصية منهم وان خالف في موضع
في تصور الصغار مع انهم لم تقع انتظاري في شريعتهم واما دليل جواز
اعراض البشيرة عليهم السلام المراد بالدليل بان البركة لان المم كثر ما
يطلق عليه وهو من اطلاقه العام واردة الخاص وحضه بالذكر وان ينفية
ابا نفنتا واما فرق بين الواجب والحائز والى الامور المعهود والمعز
الا ما في التي لا تؤدي الى نفس في سرائرهم العلية آه ناولي مع نوع تصرف
اما تعظيم اجورهم في هو جواب سوال مقدور كان سائلا سائله
في الا سافيدة وقوع الاعراض البشيرة بالانبياء قال يحيى الاربع قوايه
فضلها بقوله اما تعظيم اجورهم في آه فيحيى باعتبار احوالهم فما ائ
حرف الجور يتعلق بالستر والتبعية واما التبعية لقسمين الاولين لان
الحاكم اذا نظر واعتبر في احوال الانبياء عليهم الصلاة والسلام حصل
التعظيم والصبر والتبعية وانما يتعلق خوف الجور بالنسبة الى الرب لما
يلزم عليه من تقليل فعل الله تعالى في الاول وهو تعظيم اجورهم وتقليل
احكام الله تعالى في الثاني وهو التشريع فيلزم على هذا ان المولى جل جلاله
لا يعظم اجورهم ولا يشرع الاحكام الا اذا نظرت فيكون نظرك شرط
نفس في ذلك وذلك باطل بدليل ان المولى عظم اجورهم وشروع الاحكام قبل جوري
فضلا عن نظرك جل فعل المولى وحكمه عن ان يعطل بالعلل نساه سبى نده
ان يوفقتا في القول والعمل وان يعصمان من الزين والزور وان ينفذ
الامان عند حلول الحيل بجاه سيدنا وولا ناهي الذي نختار شريحتنا
جميع الشوايع والملا وفاق وساد لا يني ومرسل آه فيحيى فليست
والذي يظهر في تعظيم حرق الجور بكل من المربعة من غير لزوم لما ذكره القبيحي من
التقليل غاية الاسراف مساهدة وقوع الاعراض بهم دليل على عور
وانها غير مستغنة الوقوع وغير واجبة الوقوع ثم وقوع هذه الاعراض
المساهدة الحائزة بهم لاحد امور اربع وكلها وكلها ليس الاسباب
اعتبار احوالهم على تعظيم الله اياهم لان تعظيم الله اياهم سابق على اعتبار
اهل احوالهم واعتبار احوالهم مسبق وانما لا يرد مع بطلان وجود
وعدم فلا بد من مقدورها معلوما بانها لا مقدارة فلا تخيل بيننا

لهنا جبهة قدرة نظم هذا الحديث قوله صلى الله عليه وسلم
الدينامية موزنة سلمون ما فيها الا ما ينبغي به وجه الله تعالى اي بعد
عن رضاء وسعد ما فيها عن رضاءه الا ما ينبغي به وجه الله تعالى وهو ما كان فيها
مرصيا له من هذا الحديث اخبرني الطبراني عن ابي الدرداء والترمذي
وابن مسعود عن ابي هريرة وصححه الحافظ السيوطي وقال الحافظ المتبركي
استاده لا بأس به لو كانت الدنيا تزدهر عما سوا جاح بعوضه
ما اتي الا فرادى شي منها لان الفاعل معد والفاعل فيتحقق العزل في
العاجلة والاجلة ولكن الله تعالى اخبرنا به اليوم لا يرب فيه ولم يحرم الله
له نبوة لمقاديرها النسبة لجلال اسم الاخر به فانه قلت اذا كانت
الدينامية عند الله لا تزدهر جاح بعوضه فكم خلقها قلت الدنيا فعل من افعال
الله تعالى وافعال الله تعالى لا تقلد فاسم خلق ما يشاء وحاصل هذه الامور
له لانه على ذم الدنيا قال في فتح الباري اعلم ان سبل اهل الدنيا في معتقدهم كسبل
قوم ركبو اسفينة فانزلوا الى جزيرة معشبة فخرجوا القضا الحاجة
لخذرم الملاح من الساحة فيها وان يكتو بجنتها امرهم ان يقيموا فيها
ببدر حاجتهم وحذرهم ان يطلع بالسفينة ويتركهم فبادر بعضهم فخرج
سريعا فصادف خيرا لا سكة واحسبها فاستقر فيه وانقسم الباقون
فرقا الاول استقرت في النظر الى ارضها في الموتة وانها ركة المتدفقة
ونما في الطبيعة والطيار في المطربة وجواهرها ومعادنها ثم استبقظ فبادر
الى السفينة فوجد مكانا دون المكان الاول فخاض في الحلة الثانية كالاول
لكنها اكدت على تلك الجواهر والثمار والازهار ولم تنجح نفسه بتركها وتشاكل
بجمع ما قدر عليه من ذلك حتى اكله فوصل الى السفينة فوجد مكانا اوضح
من الاول ولم تنجح نفسه برمي ما اسكنه فتصحبته منها فصارت منفلا
ثم لم يلبث ان ذبلت تلك الازهار وجبست تلك الثمار وجمت الرياح
فلم يجد بدا من التنا ما استصحبته حتى يجابح شئته ونفسه الثالثة
ولجت في تلك النيات وغفلت عن وصية الملاح ثم سمعوا نداء ما حبل
فاقبلت فوجرت السفينة قد سارت ففتنت بما استصحبته في السر
حتى فعلت الرابعة شدة بها الغفلة عن سماع النداء سارت السفينة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقتسموا فرقانهم من افرستهم السباع ومنهم من تاه على وجهه حتى عمه
ومنهم من مات جوعا ومنهم من يمسته حيا قال هذا مثل اهل الدنيا
في اشتغالهم بحفظ ظم العاجلة وغفلتهم عن الحاقبة امرهم ثم ختم ذلك بان
قال وما افتح ان يزعم انه صار عاقلا وبويعت هذه الاحجار من الذهب
والفضة والهميم من الاذكار والمارع بعله وتحققه بانه لا يصحبه
شي من ذلك بعد الموت وجميع معاني هذه المعاني كلها قول لا اله الا الله
الله محمد رسول الله اقول المراد بالجمع الدلالة اي وبدل على معاني هذه
المعاني بدلالة التراسية قول لا اله الا الله اي يقول قول لا اله الا الله
ومعنى لا اله الا الله والافق لا اله الا الله المطابق ثبوت لاوهية الله
ونفيها عن سواه وقيل معناه المطابق ثبوت الا لوهية الله وما دلالة
على نفي الا لوهية من سواه فتضمنية على هذا القول والتراسية على ان
وتتفرع على القولين تركيب الحق فيساطة هذا ما ظهري في معتد
العلم مع قول الفكرة ومن اراد المزيد على ذلك فعليه بكتب المحققين
كالسيد والسوسي داما اعدا ما قاله العلامة المتسلا في شرح
البحار في فلا مافية الجن واليه اسمها مركب معها تركيب مروج كحد عشر
ونحنه فتحة بنا عند الجمهور وفقحة اعواب عند الزجاج لان اسمها عند
مستوب لفظا لا محلا وجزءا محدثا اتفاقا تقديره موجود ولا حريف
استثنى وانه مرفوع على البدلية من الصير المستقر في الخبر وقيل مرفوع
على الحرية للاول عليه جاتعات ثم ان هذا التركيب عند علي المعاني عند
تدبر الصفة على الوصف لا العكس لان الله في معنى الوصف فان قيل لم
تدم النظر على الاثبات فقول لا اله الا الله ولم يقل الله لا اله الا الله
اي اقول باللسان القليل لان اللسان اذا نفي ان يكون ثم اله غير الله
بلسانه والحال انه فرغ قلبه مما سوى الله تعالى فيكون قد نفي الشريك
عن الله تعالى فاجرا ح الظاهرة والجوارح الباطنة الله ملخصا
اذ معني الا لوهية استغنى الله عن كل ما سواه في اقول معني الا لوهية
مركب من امرين غنى الله عن غيره موصفا وانتقار غيره به عموميا لا بوجه
مما عدا الله العلامة السلك في ولا يترك معني الا لوهية لا بعد درك

ولذلك لم يصح منها اولاً ولا ثانياً في دليل الوجود انتهى وكيف
وهو الذي يجب ان قاله انما زاد هنا يجب دون سائر المواضع لوجود
الخلاف فورد ذلك على الخالف انما هو قد عرفت بالبرهان
انما استحال قدمه استحال قدمه في اقول مراده بالبرهان ان
استحال ان مقتضاها استلزام القدم للبقاء وانما تمت قدمه وجب بقاؤه
فلو انتفى قدمه او لحقه العدم لكان ممكناً ولو كان ممكناً لكان وجوده عن
من عدم وذلك معنى الحدوث لكن الحدوث في حق القديم محال فامكانه كيد
فلو كان العدم له محال فينتج التقدم لا يلحقه عدم وهو ايضا لا يتفق قوله
فلو كان العدم له لا يستلزم عن الاله كنه والاله يستلزم اليه كل
ما سواه بشهادة الكمال المسترفة اليه سكناني عليه المص
منه اي ان لا تأخير في الصيرورة منه عايداً الى الاقتران الذي هو بالي
جزءي مصبي الالهومية اي يوحده من اقتضاه كل ما سواه اليه عدم
تأخير في الكليات في امر ما وهذا المعنى داخل في الوجدانية
وانما ذكره زيادة بيان لما ذكره من التفصيل في مذهب الطبيعيين
ومن تبهم من الكليات اقول الكليات جمع كائنة وهي الذات
المركبة ويحتمل ان يكون جمعاً لكائن وهو الثاني المكون الذي وقع عليه
التكوين وذلك الجمع نحو اصطلح واصطبلات والمراد بالكليات ما لا
يقتل من الاسباب العادية ولذلك جمعها بالالف والتسادون الواو
والنون والياء والنون لان قياسه الاول كل ما سواه عموماً وعلى
كل حال اقول عموماً مصدر في محل الحال وعلى كل حال معطوف عليه تقدير
عاموم وكاين على كل حال او تقول عموماً بمعنى عام فان قلت ما صاحب
الحال قلت كل من قوله كل ما سواه ولا يصح ان يكون من الصيرورة المضاف
سواء لانه لا يصح ان يعمل فيه المضاف نعم يصح ان يكون من مال المضاف
الذي هو كل يصح الاستغناء عنه بالمضاف اليه اه سكناني عموماً
وعلى كل حال ابتداء وانتهاء او عموماً في الذات وعلى كل حال في الصفات
او عموماً فيما كان سبباً مادياً لوجود غيره كالماء والنار والحقاق والسكن
والنوب ونحو ذلك وعلى كل حال فيما ليس سبباً مادياً لوجود غيره كالكواكب
والارضين او المراد في الوجود والعدم قال الشيخ اقداراً وعموماً في
الارسانه وعلى كل حال في اقتران الاسباب بسببها وما لا عدم ان لا

قال رابعت منسوباً للشيخ السرخسي انه سأل عن قوله عموماً وعلى كل حال
فاجاب عن قوله عموماً في الذات وعلى كل حال في الصفات انما هو
نذكر محال اي ان قوله هذه الذات محال فيجب انما هو جوابه ان الشرطية
والفراطة للجواب بالشرط وقيل جواب لكل منهما وقيل جواب لاحدهما
وجواب الاخر متحد وقاد عليه التخصيص لذكر في قوله ان قدره شئت
قال الشيخ ابو الحسن واما قوله لفظاً فلم يتقدم وما يعود عليه لفظاً بل
تقدير اي قوله ان قدره شيئاً من الكليات يورث بطبيعته والمضى ان ذلك
اللازم انما يكون اذا قدرت ان شيئاً من الكليات يورث بطبيعته وذلك كان
لانه يصير ما سواه غير مقتضى اليه وذلك باطل لما عرفت فدل من وجوب
اقتضائه كل ما سواه اليه واما ان قدرت ان شيئاً من الكليات يورث بطبيعته
بقوة او دعماً اليه تعالى فيه فذلك محال اي ان ذلك محال ان قدره يورث
بطبيعته والمراد بالطبع الذات وبالقوة الصفة وهذا باطل مذهب
القدرية فلم يتفرع من المذهب الجبرية وهو انكار القدرة الخارجية
والافتقار كلها لوجوده عند عدم القدرة القدرية فقط من غير مقارنته بغير
حادثه ولاضافي بطلان هذا المذهب لما فيه من تحمير الضرورة وقوله مبسوط
او تولد ان حقيقة المباشرة وجود فعل الحيوان الاختيار في محل قوله
وحقيقة التولد وجود حادث عند حدوث القدرة الحادث ثم كما وجد من قدر
الحيوان اختيارية في محل قوله كوكباته وسكانته وقياسه وقصوره ومشي
وجريه فهو مختار له مباشرة وما وجد منها خارجاً عن محل قوله تحريك الحجر
والسهم والسيوف والرمح والخاتم في الاصبع ونحو ذلك فهو مختار له تولد
بواسطة اختراعه حركية في محل قوله وتختلف اثار التولد عند عدم باختلاف
قوة العصب والاعضاء وضعفها انظر في المتدمات والحاصل ان هذا قوله
ينبغي ان تدرك في هذا المذهب مذهب اهل السنة ومذهب القدرية ومذهب
الجبرية ومذهب الفلاسفة ومذهب الطبيعيين وارضى منها مذهب
واحد وهو مذهب اهل السنة والنار تحرق وهو الذي اقول من نحو
ذلك النوب يستلزم القوة وبقي الحد والبرود وهو ينبغي ان يدرك الى اخره بما
لا يخفى وقوله كقصدته مع ولده اسماعيل قوله عموماً يعني على التولية بانه ومع

مدوية على خلقه والاصح لمعني عليه بحفظ من السنة
يصنعها على خلقه وانما تزل العبادت بالودع والقصة معلومة في القاص
بلزاح في سورة الصافات فقد بان لك تضمن ان الحواديت تضمن
التضمن التوفيق وهو اتمام العقل على ان يكون ذلك المعنى
الكل المطابق او جزاء معناه او خارجا عن معناه لا تضمن المنصقي
الذي هو تضمن الكل الجزية ويطلق التضمن ويراد به دلالة العقل على جز
معناه سواء بحيث ان دلالة كلفة على المعاني الدلائل الجزية معنوم
الاولوية قد لا ان التكلفة على الاستغناء والافتقار مطابقة وعلى احوال
نفسية وعلى سائر العقائد مما دخل تحت الجزية التزامية وتضمن
دلالة تبالا شتم ائمه على بيان ذلك انه صرح بدخول اخرى عند
من الواجبات تحت قوله فهو يوجب له في وفيها احد عشر سجلا
وصرح بالجائزات بقوله يوجب منه ايضا ولا يخفى ما بقي سائر الجائزات
ببقيتهم من التكاليف الذي هو البقية ومنه الحديث اختر رجلا فاق
سائرهم في باقيات وتحمل ان يراد بسائر جميع لان سائر باقيات
جميع بل الصحيح ويجوز خلافه انكروا على هذا القول الثاني قد ظننا
صلى الله عليه وسلم دون الاول ومعنى البقيات بالانبياء المتعديين بوجودهم
والصحيح ان لا يقرى بعدد قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم
نقصص عليك وان كان عددهم ورد في الحديث فقد صنعتهم بعضهم
بعضهم من قال السهاب الرمي في سائرهم وقد ورد ان الانبياء اربعة
الف واربعه وعشرون الفا وقيل ثمانية الف واربعه وعشرون الفا
وان عددهم اربعين ثلاثمائة وثلاثة عشر وقيل اربعة عشر والمذكور
منهم ثلثي القرآن اسماءهم الاعلام ثمانية وعشرون نبيا وقال بعضهم
لم يخص عدد الانبياء ولا الرسل قوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم من
لم نقصص عليك انما تكلمت وقد استخرج بعضهم عدد الرسل من اسم
محمد بالتولد ثلاثمائة وخمسة عشر واستخرج عدد الانبياء من ايض
بان ضرب سبع عدد باجل الصغير ومواربها في البيات والقرآن في
الحيات والعشرات من عدد الانبياء الرسل وعمل ذلك في قوله
والقلب فانهم ذلك وقد اطلعت على رسالة في خصوص ذلك في قوله
الانبياء ذلك بعض شراح الشيخ خليل المشير خفي والملايك قوله

الملايك جمع ملك واسم ملك ملايك نزلت فتحة الفرة باللام وحرفه
الفرة تحفيعا اولان لقا الساكنين ولديلا بل ذلك يعود في الجمع والجمع
يرد الاشياء الى اصلها لتثنية والتثنية لتثنية والتثنية لتثنية والتثنية
فكنا نيت الجمع كالتصريح في الكشف والملايك عند اهل الحق
اجسام لطيفة نورانية لهم قوة اشكاله المتبدل في درون على افعال ساقه
على ما يكونون لا يصفون الله ما امرهم وينفون ما يورون موافقون على
الطاعات معصونون من الخلفات لا يوصفون بدعوة ولا بانوثة ولا بغيره
ولا يلدون ولا ينامون مكلفون بالاصول وكون الفروع والكتب
بالسورة سنية اي السورة كذلك لم يزل على من الكتب وارتقاء عنهم
لغزوها من السامع الملك واليوم الآخر المراد باليوم الاخر يوم القيامة
وهو من وقت المحشر الى ما لا يتناهى والي ان يدخل اهل الجنة ويصل
النار النار وسي يذكر لانه اخر الايام المحدودة وقيل سمي يوم القيامة باليوم
الاخر لانه لا يلبث بعده وقيل لانه اخر ايام الدنيا وما قبله من الدنيا
ليالي الدنيا ولا يلبث بعده والحوض اي حوضه صلى الله عليه وسلم اي حوضه
الذي يعطاه يوم القيامة ما واه اشديا من الدنيا وحل من الفصل
واورد من النج وحاشاه من التورج ووجه الطيب من ريح المسك وكبره
من العصاة عدد من السارواياه مشاوية عمليا خضاره داره في يوم
الله عليهم اجمعين من ايقنوا احد منهم لم يسقه الاخر وهل هو مختص شيئا
صلى الله عليه وسلم ام لكل نبي حوض المعتمد ان المختص به انما هو الكوسر
الذي يصيب من ما به في حوضه ولذا امتن الله تعالى عليه به في التزبل
يقوله تعالى انا اعطيتك الكور واما الحوض فليس مختص به او قد ورد ان
لكل نبي حوضا رواه الترمذي واحجج بن ابي الدنيا بسند من الحسن قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لكل نبي حوضا وهو قائم على حوضه
يبين عصي يدعوا اليه من عرفه من امته الحديث وحل الحوض قبل الميزان
ام الميزان قبل الحوض خلافه والصحيح ان الحوض قبل الميزان فان انك
يخرجون عطايا من قورم وحكي عن بعض السلف ان الحوض يورد بعد
المراط والمطاعة في ان في الشفاعة للهد والمطوعة الشفاعة

العظمى لا تقلد ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم له خمس سفارات ويؤيد
 ان السفاعة متى اطلقت فالمراد بها العقل ويحتمل ان تكون العقلين فيتمثل
 كل سفاعة من تلك السفاعات والصراط في حركته في رسمه فيقول جبر
 يردود من شعر على متن جهم ويرده الاولون والآخرون وقيل شعرة
 من اهداب ما كذا خازن النار وان الجنة ورافع يمد الناس عليه بحسب
 اعمالهم فمنهم الناجي ومن زادت حسنة على سيئانه او استويا او نحو
 الله عنه ومنهم الباطل ومن زادت سيئة على حسنة لان يتجاوز الله
 قالنا قط من الموحدين يعذب باسائه الله ثم يخرج والناس من له تقامات
 وحسان توارثها او تزيد عليها فيؤخذ من حسنة ما يبعد له تقامات فيؤخذ
 واختلف في القنطرة التي بين الجنة والنار التي يحسبون عليها حتى يقتضي
 بعضهم من بعض فيقول بي من تحت الصراط وهي حرفة الذي يلي الجنة وقيل
 انها صراطان وهذا الثاني جزو القضي وهذا الصراط قبل الخوض وبعد
 خلاف ذهب قوم الى ان الصراط قبل الخوض وذهب آخرون الى ان الصراط
 بها حوصان احدهما في الوقت قبل الصراط والاخر داخل الجنة وكلاهما
 يسمى كثر اوفيه نظرات الكور داخل الجنة وما هو يصيب في الخوض
 ويطلق على الخوض كثر الكورته يمد منه نفاية ما يؤخذ من كلام القرطبي
 ان الكور قبل الصراط فان الناس يردون الوقت عطف ساف يرد
 المومنون الخوض ويتساقط الكفار في النار بعد ان يقولوا ربنا عطفنا
 فنرفع لهم جهم كما انها سراب فيقال لهم لا تردون فيظنون كما ما فيقولون
 فيها اهد من الفتح مع نوع تصرف والميزان في قال بعض العلماء
 ان في الان على كاسف ماهية الميزان ولا على جوهر من اي الجوهر
 هو كما ان افق على انه موجود او سيوجد لكن في كلام القرطبي ما يدل على ان
 احدى الكفتين من نور والاخرى من ظلمة وهي لوزن الاعمال ووزن
 الاعمال انما يكون بعد الحساب وحكمة الوزن لا قال لوزن فينبغي ان يكون
 بعد المحاسبة لتقدير الاعمال والوزن لاظهار مقدار ما يكون الخراج
 بحسب ما اختلفت الميزان واحد كما يدل عليه قوله تعالى والسماء رفعها
 الميزان او مستعدة كما يدل عليه قوله تعالى وتضع الموازين القسط ليوم القيمة
 وقوله تعالى فاما من اوزن نفسه فامه ما وية خلاف ذلك عليه الاكثرون

انه واحد له لسان وكفان وعبر عنه بلفظ الجمع تخيلا له لادى مع بعض
 تصرف واستقالة فعل المنيات اعطى على استقالة الكذب ومن
 باب عطف العام على الخاص فلا يحتاج لكمة ويجوز رفع استقالة الكذب
 عطف على وجوب وخر عطف على صدق وجب فيجوز رفع وجب استقالة
 فعل المنيات فالاستقالة العامة مانعة للاستقالة الخاصة رفعا
 وجرا وعبر به في يمثله ان الامانة والتبليغ معا لان صدقهما من
 مني عنه من عقايد الايمان في العقائد جمع غفيرة وهي مأخوذة
 من العقد الذي هو الشد والربط والذود ولا يشك ان هذه عند
 شديدة يرتبط بعض ببعض والمراد بالعقائد الحكماء العقل الثلاثة
 التي هي معرفة ما يجب في حق الله تعالى ورسله وما يستحيل وما يجوز
 اضاف العقائد ما دانه معروفة هذه الاقسام الثلاثة الى الايمان لان
 معرفة هذه الثلاثة في حق الله ورسله هي نفس الايمان عند المستوي فن لم
 يعرفها فليس لومن اولها ملزمة للايمان والايمان لا رده فلو كانت
 الايمان حديث النفس لتابع لتلك المعرفة هذه الثلاثة في حيز على كلامه
 الذي اني كوالا فلا في فيلزم من معرفة هذه الثلاثة ومن فيها فني
 الايمان ويعلم على ذلك ان تكون الاضافة بيانية عند المستوي ومن عند
 المفرد الى اللازم عند الله تعالى قال امام الحرمين وجاءت معرفة هذه
 الاقسام الثلاثة هي نفس العقل فن لم يعرف هذه الثلاثة في حيزا فلو كان
 مدليل ان الايمان اذا اوصي بثلث ماله للعقل فلا يعرف من عرف هذه
 الثلاثة واما من لم يعرفها فلا يعرف له ولا يستحق شيئا من ذلك
 لانا لوهية محمد الكعبة والاعلى ثبوت اسناد ارسالة محمد بنيت
 صلى الله عليه وسلم وليس والاعلى ثبوت الا لوهية له كما اثبتتها البخاري
 لعيسى واه عليه السلام بدليل قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني
 وامى اليه من دون الله قال سبحانه الاية وقد سال العباس بن
 العباس عن عبد الجبار عن قوله تعالى واذا قال الله يا عيسى بن مريم انت قلت
 للناس اتبعوا ما قال هل في البخاري من يقول ان مريم لله فقال هذا على سبيل
 الانرام لانه يلزمهم يقتضي قولهم في عيسى ان يقول في مريم الله رب
 ولها في اقول امام يجوز هذا الاحتمال ان يكون ثم علة اخرى ثم

له ولانه امر متعبد به لا يعمل وعدم جزمه قدس الله سره حسن ادب
منه اذ الجزم عالم يتم عليه دليل شرعي تجاسر على سره عليه فتح وقد قيل
العلامة السوسى رضي الله تعالى عنه عن وجه تركه التثنية في قوله
واعلمها فاجاب رضي الله عنه بان الصانع عايد على مجموع الكليات بناويل
الكلمة من باب تسمية الكل باسم جزويه وانما في فيما سبق لانه في مقام
تفصيل ما يندرج تحت كلمة واحدة واخردها بالتأويل في هذا المذکور للتثنية
على ارتباط احدي التكتين باده حركي في ترجمة الايمان وانه لا يحصل الا بمجموع
ولا ينفك بالايمان بل بجمادون المحركي فسادا في شريطة حصول
الايمان بها كالكلمة الواحدة وبالجملة فقد عبرنا في كل مقام بما يناسبه
او قال العلامة الفخيم لاسك انه تادب رضي الله عنه بعدم جزمه
سواء الشارع عليه الصلاة والسلام لان كل كلمة من كلامه صلى الله عليه
وسلم لا ساحل له لانه خص بجموع الكلام ولذلك قال واعلمها على ما اظهره الله
لنا في له اي لما كانت هذه الكلمة مختصة مستقلة على ما ذكرنا من العقائد
جعلها الشارع الهادي وهو محمد صلى الله عليه وسلم واما الحقيقة وهو الله
جلاله وعلال ترجمه اي علامة على ما في القلب من الاسلام اي من الايمان
لان الاسلام محله اللسان ظاهرا والايمان محله القلب باطنا وانما
اطلقه عليه مجازا بناء على انها متباينان واما على انها مترادفات فلا كلام
والايمان على القول بالتباين احض من الاسلام على ما في القلب
القلب مشترك بين معان فيطلق فشرحا على الكلمة التصورية المحركة
الشكل وعبارة على التشرح القلب محروط صوري قاعدته في وسط
صدره الى الجانب الايسر احرز ما بين من لحم ولين وعشما صلب انتهى
ويطلق على القلب ومنه قوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن كان له قلب لم يفتل
ويرادفه الخمان والبال والحله وقوله تعالى هم قلوب يعقلون بها ويطلق على
روح والنفس على القول بترادهما والمراد به هنا الروح وسمى القلب قلبا
لثقله وقيل لثقله بين الروح والجسم ويقال على انواع قلب مشروح وقلب
مذبوح وقلب مجروح وقلب مطروح فاما القلب المشروح فهو قلب المؤمن
لقوله تعالى ان شرح الله صدره للاسلام فهو على نور من ربه لقوله تعالى فمن سرور
الله ان يهديه يسرجه صدره للاسلام والصدر في الامنيين كتابه عن القلب

والاسلام والايمان والايمان محله القلب واما القلب المذبوح فهو
قلب الكافر لانه مذبوح بقلل وسيف اللعنة وقالوا قلوبنا غفلت عن الله
الله بكفرهم فقليل ما يؤمنون واما القلب المجروح وهو قلب المنافق
المطروح عليه بظلم الكفر المجروح بسبق النجس عن حضرة الامير المؤمنين
امير المؤمنين كثر وانقطع على قلوبهم فهم لا يفقهون واما القلب المطروح
فهو قلب المرتد لانه مطروح في بحر الخسارة والخسائر ولا تترد واهل
ادباركم فستقلوا اخرين انتم من شاة الجاهلي من الاسلام في انتم غير
بالاسلام دون الايمان الذي هو من متعلقات القلب بناء على ترادفه
كما روينا في ما يوضح ذلك الشرح اصاح وفاديه ان النطق شرط لا يشتر
في عواحد قولين في المسئلة وعبارة شرعي الزيد وهو هل ينطق به دين
من العباد عليه شرط لاحراز الحكم من المؤمنين في الدنيا من الصلاة
والصوم والامانة والتواري فيكون غير داخل في معنى الايمان او سطر
وجزمه فيكون دلتا في سماء قولان ذهب جمهور المستكبرين الى او اما
وعليه فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه لا يعد ولا يبارى بل تنقذ له ذلك فهو
مومن عند الله غير مومن شرعا وكان ايمانه كايان بل انك ببار هدم
التصديق دون الاقرار بغير فونه كما يعرفون ايمانهم ومن اقرب لسانه
ولم يصدق بقلبه فهو مومن شرعا كما يعرفه الله وكان ايمانه كايان الشاكر
اذ اجابك المناققون قالوا انشهد انك الرسول الله الامير ان تعدد
لنؤمن في الدارين واما الذي ذكر في الدارين وهذا القول ونقطة
والعرف وذهب كثير من الفقهاء الى ثابتهما والزمهم الاول بان يصدق
بقلبه فاحترسته المسئلة قبل السماع وقضا الاقرار بلسانه يكون كاف وهو
خلاف الإجماع على ما نقله الرازي وغيره لكن يعارض دعوي الإجماع قوله حسب
الشعنا الصحيح انه مومن مستوجب للمحنة حيث اتهمت فيه خذافا وحرج
بالقادر على النطق العا جزمه بخوس او سكتة او اخترام مسئلة قبل ان يمكن
من النطق فان ايمانه صحيح لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله
صلى الله عليه وسلم اذا امرتكم باسمرفا توامنه ما استطعتم فتبين ذلك بهذا
نظمي قوله انما النطق شرط لا سطر جعله اياها ترجمة على ما في القلب من
دونا نشا سطر الكان ما في القلب بعض بيان وحرفته وما حصل في هذا
حضر

ثم قد يكون الإيمان مجموعهما وقد قال العلامة التلمساني فان قلت
كيف جعل الاسلام من افعال القلب مع انه من افعال الجوارح الظاهرة
اخذه من تفسير قوله عليه السلام الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله
الحديث فالجواب ان يقال ليس المراد بالاسلام في كلام الشيخ الاسلام
الشرعي المذکور في الحديث بل الاسلام اللغوي الذي هو الاستسلام
والطاعة والانتساب بالقلب باشتغال او امرائه واجتناب نواهيهم
ففي العاقل انما لا يعلى متعلقة بالوجوب تخصيصا منه وحقا
على المكاتب من ذكره مستحب دون وجوب لان المكاتب من ذكركم مستحب
ولم تجب الامسرة في العمر وما زاد على ذلك فهو سنة الله فيجب
ما لا يدخل تحت حصر المراد ما لا يحيط به علم وهذا حق بالنسبة لعلمنا
واما بالنسبة لعلم الله فيدخل لانه يقع احاطا بكل شيء علمنا اجتنابا اي
اي من تحبه وبهذا الجواب المصحيح سئل عن ذلك فاطلقت بكلمة الشهادة
عالمية بما في فيه اشارة الى الجوارح في الحديثين المعلومين عند الحديثين
واشار بقوله فاطلقت ليدخل في قوله صلى الله عليه وسلم من مات وهو يعلم
ان لا اله الا الله دخل الجنة او ان الاول في حق من يستطيع النطق والاني
في حق من لا يستطيعه كقولك الذاكرون وعقل من ذكره العاقلون
ثم اقول الخطاب به تعالى وتفسير الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ثم الذكر
وتركه المكسب عنه بالفتنة كل منهما يتعلق بالله تعالى وبالنبي صلى الله عليه وسلم
فالاقسام اربعة كمن ذكر الله تعالى عن المؤمنين ذكرهم صلى الله عليه وسلم بدليل وان
من شئ الا يسبح بحمده والفتنة عن ذكرهم صلى الله عليه وسلم اكثر من الغفلة
عن ذكر الله تعالى بدليل المشاهدة ولما كان ذكر الله اكثر من الغفلة عن ذكره صلى الله عليه وسلم
والغفلة عن ذكرهم صلى الله عليه وسلم اكثر من الغفلة عن ذكره صلى الله عليه وسلم
بالاكثر من ذكر الله والفتنة عن ذكرهم صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة
في ذكر العاقل دون الساكن مع ان الساكن اعم واكثر اذ اذ ان العاقل
قلنا انما نحن العاقل بالذكور ووروده في الكتاب والسنة وكلام العرب
والمساكن ولان العاقل يذكر للعلم والساكن يذكر للادب الذي كثر في الحديث
وما نواحيها فقلت اي تاسييين عن النبي صلى الله عليه وسلم في الدنيا مستغنيين في الدنيا

وكترا

وكترا اما يطلق اسم العاقلين في الكتاب والسنة على هذا المعنى فان قلت
يحمل عود الصبر على الله تعالى لانه الذي يوصف بكثرة الذكر والفتنة
عنه ويكون من باب الالتفات من الخطاب للغيبة قلنا لا يحسن ذلك وان كان
محتملا لان هذا المقام لا يصلح ان يكون مقام الثقات فيما يظهر فان قلت ما
معني تاسييين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكره ان الصلاة الصادقة من
المص صلاة واحدة وهي غير موبدة قلنا المراد تاسييين صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
آه من حاشية الاذمية للسنوات في رجه الله مع ترفق فيها الانصاف بالزهد
يقال في الاحياء الزهد ينقسم الى فرض وهو الزهد في الحرام والي نفل وهو الزهد
في الحلال وعن بعضهم ان الزهد لا يكون الا في الحلال الله قال بن الحسن والزهد
في الشهوات الظاهر وجوبه لانه قد يقع في الحرام واجتنابه واجب ووسيلة الواجب
واجبة ثم وفي فتح الباري وقيل قهر الطامل حقيقة الزهد وليس كذلك بل هو سبب
لان من قهر الله زهدا ويقابل قهر الطامل طول الطامل وله لوازم وفروع تنزل عنه منها
الكسل من الطاعة والتسوية بالتوبة والرغبة في الدنيا والرغبة عن الآخرة والتسوية
في القلب لان رفته وصناء انما يكون بذكر الموت والقبور والموالاة والموالاة يوم القيامة
والنواب والعتاب فطال عليهم لاسد ففتنت قلوبهم وكثير منهم فاسقون وقيل من
قهر الله قلبه وتنور قلبه لانه اذا استخضر حالة الموت وتشغفها اجتهد في الله
وقنع بالتبديل قال بن الجوزي الطامل مذموم الا للعدا اذ لولا اسلم لما صلتوا ولا التوا
وفي الطامل سر لطيف لانه لولا الطامل ما تهني احد بعين ولا طابت نفسه ان يسرع
في عمل من اعمال الدنيا وانما المذموم المسترسل في الطامل وعدم الاستعداد لعمل الآخرة
فمن سئل من ذلك لم يكتف بازالته وورد في ذم المسترسل في الطامل حديث النبي صلى الله عليه وسلم
اربعة من الشقاق جهود العبيد وقسوة القلب وطول الطامل والحصر على الدنيا امرجة
ابزار آه فلفظا ومنها التوكل في اقول التوكل اصله التوكل وهو الجاد والمعتاد
نقول وكلت امري الي فلان اي الهاتمة اليه واعتمدت فيه عليه ووكف ذلك فلا
استكنا امره ثقة بكفايته والمراد بالتوكل هنا اعتقاد ما دلت عليه هذه الآية
وبني قوله تعالى وما من دابة الا على الله رزقنا وليس المراد به الاعتقاد على ما ياتي
من المخلوقين وترك التسبب لانه لا يجر الى صدم ما مراد من التوكل وقد سئل
الامام احمد عن رجل جلس في بيته او في المسجد وقال لا اعمل شيئا حتى ياتي رزقي
فقال هذا رجل جلد العلم فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله جل رزقي تحت ظرري

وقال صلى الله عليه وسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كإيرزق الطير تغذون
 خاصة وتجوئون بطنا فذكر أنها تغدو وتروح في طلب الرزق ثم قال وكان
 الصعابة يتجرون ويملون في تحصيلهم واللذوة بهم ستارة من فتح الباري
 وقال أبو القاسم الشيرازي التوكل بحلة القلب وأما الحركة الظاهرة فلا تنافيه
 إذ لا يتحقق أن الحكيم قبل الله تعالى فأن تبسده في قبضته من غير وجل وإن تصرف
 شي فتبسطه والمزلة على مشروعية الاكتساب حديث أنوي هدية يرفعها
 اقتل ما أكل لرجل من كسبه وكان داود عليه الصلاة والسلام يأكل من
 كسبه كما قال تعالى وعلمناه صنعة لبوس لكم ليحسبكم من بأسكم فبلى أنتم شاكرون
 وأما قول القائل كيف تطلب ما لا تعرف مكانه فالجواب أن يفعل الكسب المأمور
 به ويتوكل على الله تعالى فيما يجزى ويبرز عن قدرته تعالى مثلا يسوق المارص
 ويبدرا الصلح ويتوكل على الله تعالى في أسبائه وانزال الغيث عليه ويحصل
 السعة وينتقلها ويتوكل على الله تعالى في الغنا الرعية في طلب من يطلبها منه بل
 ربما كانت الكسب واجبا لقادر على الكسب يحتاج عياله إلى النفقة فمن ترك
 ذلك كان معاصيا لله من فتح الباري فلا يعترض على الأحكام بل هو قول دليل
 عدم الاعتراض بل هو ما ورد في الخلاص حديث الشريفة الموسى التوفيق واجب
 إلى الله تعالى من المؤمن الضعيف وفي كل خير احرص على ما ينفعك ولا تعجز عن ذلك
 إن قتل قدن الله تعالى وما ساققت وأياك والوفاء أن التوفيق غلب الشيطان
 أم من فتح الباري قال العلامة سيدي عبد العزيز الديريني في كتابه المسمى
 بالروضة الأنيفة في بيان الشريعة والحقيقة إذا دأب المؤمن بالقوى المكتسبة
 وأراد بالمؤمن الضعيف العاجز عن الكسب فإن المكتسب عاجز عن الناس
 والمستغن قوي والمعجز عن الكسب محتاج والمحتاج ضعيف وأراد بقوله احرص
 على ما ينفعك ولا تعجزا كسب ولا تكسل فإن فائتلك احرص على اجتهاد فارجع إلى
 الحقيقة وقل لنا وكذا تدرو هكذا ينبغي أن يصنع في أمواله نيا يسعى بها على
 العواید أمثال الامرو وبوبيا طنه معتمد على التقدير والحكم فإن أعطى شكر
 وإن منع سلم وصبر وفي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال كسب
 آدم وموسى فقال موسى أنتما أبو البشر خلقك الله بييد واسجد لك بلا كفة
 واسكنك الجنة فأعوب الناس وأخرجتهم من الجنة فقال آدم عليه السلام أنتما
 موسى الذي اصطفاك الله برسالته وبكلامه تلومني على ما قدر الله علي قيل

أن خلق محمد آدم موسى أي عليه فان قيل ان كان موسى عليه السلام
 عنه على كفاية الحق فهو بالحققة ونفوذ الحكم فانه كان هذا
 المحتاج مقبولا فلم يقبل من المشركين في قولهم لو شاء الله ما أكرهنا
 ومن الجلال في قولهم انظروا من لو يشاء الله اطعمه مع انه احتجاج بالحقيقة
 ونفوذ الحكم وبولا تعارف به في الشريعة والحوادث المحتاج بالحكم
 مع مخالفة الامور الاصرار على العصية لا يقبل فالكذا قد زاد على ذلك
 إلى الإيمان والعاصي إلى الطاعة فقال لا صلة في ولا قوة الا بالله
 الله تعالى فان هذا احتجاج ولا يقبل شرعا وقد قال بعضهم العلي في قوله
 تعالى فكأنه عن المشركين لو شاء الله ما أكرهنا هذا الكلام حق أراد وآية
 ما طلال فلا يقبل منهم لأنهم لم يقولوه توحيدا ولا تسليما وإنما قالوه رياء
 للاصرار على مخالفة وادم عليه السلام قال ذلك نبيا من ذنبه
 راجعا إلى ربه ناديا على ما سلف فاحتجاجة في الحكم مقبول وذلك كعاش
 تاب من ذنبه ثم عبره انسان بذبته بعد توبته ورجوعه إلى حالة الصلاح
 فاحتج بالحكم والقضاء المتدبر فان ذلك مقبول شرعا بعد الخروج من
 العصية لأحالة التلبس كقول المشركين لو شاء الله ما أكرهنا
 حال تلبسهم بالسرك واحتج في الحديث بفتح اوله وتشديد اخره وأصله
 محتاج بحسين واختلف العلماء في زمن الاحتجاج فقيل احتمل أنه في زمن
 موسى أرسل الله له ادم معجزة له وكله أو كشف له عن قبره فمخبرنا
 أو أراه الله روحه كما أرى النبي صلى الله عليه وآله ارواح الانبياء ليلة
 المصراع أو أراه الله ثلثا ما روي الأتباع وحي وان كان يقع في بعضها
 ما يقبل التعبير كافي قصة الذبيح أو كان ذلك بعد وفاة موسى
 والعتيق في البرزخ أو لما مات موسى فالنقطة ارواحهما في السما وذلك
 حرم بن عبد البر والقباسي ووقع في حديث عمر لما قال موسى عليه السلام
 أنت ادم قال له من أنت قال موسى ادم ذلك لم يقع في الدنيا وإنما يقع
 في الآخرة والتعبير عنه في الحديث بلغة الماضي لتحقق وقوعه وذكر
 ابن الجوزي ان احتمال التقائهما في البرزخ واحتمال ان يكون في غير
 ضرب من ذلك والمضي انهما لو اجتمعا لقالا ذلك وحض موسى باله كونه اول
 نبي بعث بالكيفية السدرة قال هذا وان احتمل لئلا اول قال

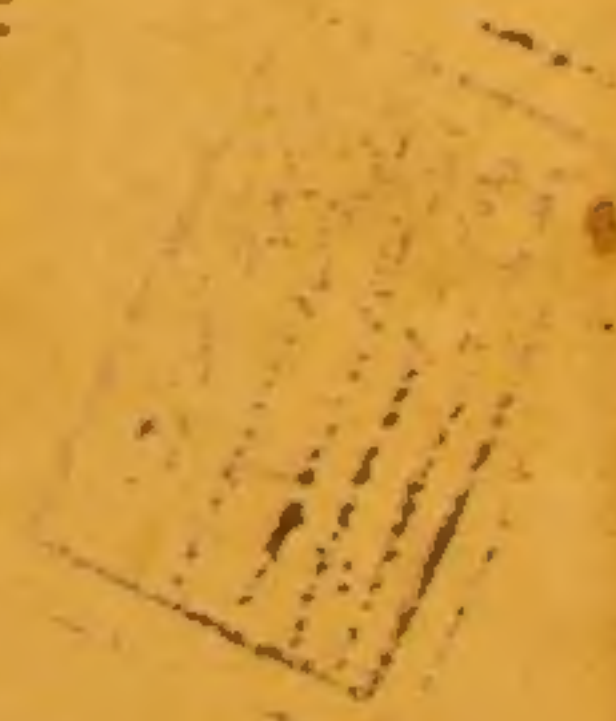
في الآخرة

احتمال

احتمال

و قد ابراهيم الايمان به النبوة في خبر الصادق وان لم تنفق على حقيقة
معناه كغدا ب القار ونصيه وحيث ضاقت الخيل في كسف المستكليات
لن يبق الا الانجيل ولا يوقف فيه على التحقيق لاننا لم نوت من جنس هذا
الاقليل واراد بالعماء والى الله اعلم الكرامات اقول
الكرامات للادوية كالحجرات للانبيا واوليا الله تعالى هم القادرون
بالله بحسب الامكان المواظبون على الطاعات المتجنبون للمعاصي
المرضون عن الهنالك في اللذات والسهوات كراماتهم ثابتة مستقلة
تتفاوت معجزات الانبيا حتى قال بعضهم ما جاز ان يكون معجزة
عني كقلب المعصية عبادة واجبة واجبا الموتي ونحو ذلك جاز ان يكون
كرامة لولي الله لمختصا من ثم الزيد للسلام الربلي وهذا اخر ما قبلنا
مع كدونة الحواطر والوقاات وعدم صفا وجلال المرواة ونزجوا
من الله سبحانه وتعالى ان يسد ذاقوا لنا التي سدادنا اقوي لنا وان
يصح اننا التي بقي اقل لنا وان يحفظ علينا عقولنا وعقائدها
من طوارق الشبه والسكرات ويكفي سولة الشيطان والسلطان
وان يمتنا على صريح الايمان وبه ينمنا قل صريح الايمان الحمد لله
امين وصلي الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
وكان العراف من تسويدته وتحريره وتحريره
في خاسر عشر شهر محرم الحرام الذي هو من شهر
سنة اثنين وثلاثين ومائة والقب
كاذكره الله الله تعالى وصلى الله
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم على
الرسول والهدهد رب العالمين علقها
بيد الغاشية الرابع من شهر
الغاشية

عند الاطراف
عند الاطراف
عند الاطراف



V